



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
الميدان: العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
شعبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات
بـعـنـوان:

تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية باستخدام نموذج ديبونت
مقر الدارسة مؤسسة ALFAPIPE لصناعة الانابيب

من إعداد الطالب: بلمختار خليل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2025/05/02

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د/ بن سانية عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د/موسي مروة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ طويطي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1446/1445 هـ - 2025-2024م

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتتضمن هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضل الله تعالى مهداة

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نوراً دري

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية وجميع دفعة 2025م

جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي ،

وإلى كل من قدم لي العون والمساندة خلال رحلتي العلمية،

لكم جميعاً أصدق عبارات الشكر والتقدير

بلمختار خليل

شكر وعرفان

الحمد لله وحده، على ما أمدنا به من قدرة لإنجاز هذا العمل، سائلين أن يكون فاتحة خير للبحوث العلمية القادمة. إلى من أضاء سماء حياتنا ووجهنا بنور علمه، حتى اتسع وانتشر، حيث تعجز الكلمات عن التعبير عن تقديرنا واحترامنا له، وتعجز عن وصف ما يملأ قلوبنا من شكر وثناء. فما أروع أن يكون للإنسان شمعة تضيء دروب الآخرين.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة، مويسي مروة، التي لم تبخل علينا بوقتها الثمين ونصائحها القيمة، وكان صبرها واهتمامها أكبر دعم لنا في هذا المشوار.

كما نقدم الشكر الجزيل لكل أساتذة الكلية على مساعدتهم ودعمهم المستمر.

كما نتقدم بجزيل الشكر لمدير وعمال المؤسسة alpha pipe

وأخيراً، نشكر جميع الأعضاء المشرفين على مناقشة هذه المذكرة، على دعمهم وإسهاماتهم القيمة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسة *AlfaPipe* الجزائرية لصناعة الأنابيب، باستخدام نموذج **DuPont**، وهو إطار تحليلي معتمد يُفكك العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى ثلاثة مكونات رئيسية : هامش الربح الصافي، دوران الأصول، والرافعة المالية. وقد شمل التحليل الفترة من 2020 إلى 2022، وكشف أن المؤسسة تكبدت خسائر متتالية، بلغت ذروتها سنة 2022، حيث قاربت نسبة الخسارة 100% من حقوق المساهمين.

ورغم تسجيل تحسن طفيف في معدل دوران الأصول، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعويض التكاليف التشغيلية المرتفعة وضعف الكفاءة. أما الرافعة المالية، فظلت في مستويات معتدلة، لكنها لم تُحقق عوائد إيجابية بسبب الأداء السلبي لبقية المكونات. وتُبرز هذه النتائج أهمية عدم الاكتفاء بالمؤشرات الكمية فقط، بل ضرورة دمجها مع العوامل التشغيلية والمالية والسوقية عند تقييم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:

هامش الربح الصافي –الرافعة المالية –التحليل المالي – النموذج الاقتصادي – alphapipe

This study aimed to evaluate the financial performance of the Algerian pipe manufacturing company *AlfaPipe* using the **DuPont model**, a widely recognized framework that breaks down Return on Equity (ROE) into three key components: **net profit margin**, **asset turnover**, and **financial leverage**. The analysis covered the period from 2020 to 2022 and revealed that the company experienced consecutive losses, with a particularly severe decline in 2022, where losses approached 100% of shareholders' equity.

While the company showed slight improvement in asset turnover, this was not enough to offset high operational costs and weak efficiency. Financial leverage remained at moderate levels, but due to the negative performance of the other components, it failed to generate positive returns. These findings underscore the importance of not only relying on quantitative indicators but also incorporating operational, financial, and market factors when assessing financial performance.

The study concludes with recommendations for *AlfaPipe* to re-evaluate its economic model, improve cost management, and adopt a multidimensional approach to financial analysis that combines both quantitative and qualitative tools for better decision-making and long-term sustainability.

Keywords:

AlfaPipe – Net Profit Margin – Financial Leverage – Financial Analysis – Economic Model

فهرس المحتويات

I	الاهداء
III	شكر وعرفان
IV	المخلص
VII	فهرس الجداول
V	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
أ	الفصل الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام نموذج ديبيونت
7	المبحث الأول: ماهية الاداء في المؤسسة
7	المطلب الأول: تعريف الاداء في المؤسسة
16	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
27	المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج DuPont
33	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
33	المطلب الأول: الدراسات الوطنية
34	المطلب الثاني : باللغة الأجنبية:
38	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف أو التشابه بين الدراسات السابقة
45	الفصل الثاني الدراسة الميدانية
47	المبحث الأول : تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE ***

المطلب الأول: تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب *	47
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب * * ALFA PIPE *	50
المطلب الثالث: مصلحة المعنية بالدراسة	52
المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب * * ALFA PIPE *	54
المطلب الأول: عرض الميزانيات للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب * * ALFA PIPE *	54
المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي ل 2020-2022	57
المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي بواسطة دبيونت	60
الخاتمة	68
المراجع:	Erreur ! Signet non défini.
ملاحق	75

قائمة الجداول

- الجدول (1) جدول يوضح جانب الأصول لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFEPIPE 54
- الجدول (2) جدول يوضح جانب الخصوم لمؤسسة ALFEPIPE 56
- الجدول (3): يمثل رأس المال العامل 57
- الجدول (4) : الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الدراسة 2020-2022 58

قائمة الاشكال:

- الشكل(1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب * ALFA PIPE * 50
- الشكل رقم (2) يضح الهيكل التنظيمي لمدرية المالية والمحاسبة 53
- الشكل(3): مؤشرات تحليل الأداء المالي دييونت 60

المقدمة

مقدمة

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى ترسيخ مكانتها في السوق من خلال تحسين أدائها في مختلف عملياتها ووظائفها، سعياً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتعد الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، إذ تمثل الأساس الذي تعتمد عليه في استغلال مواردها وإدارتها بكفاءة وفعالية. ومن هذا المنطلق، يصبح تقييم الأداء المالي ضرورة ملحة، ويوفر نظاماً متكاملًا من المعلومات الدقيقة التي تحدد الوضعية الحقيقية للمؤسسة وقياس نجاحها في تحقيق أهداف المالية والاستراتيجية.

ومع ذلك، يواجه الباحثون تحديات عديدة عند محاولة جمع البيانات والإحصاءات المالية، حيث تفتقر بعض المؤسسات إلى الشفافية أو تتحفظ على الإفصاح عن قوائمها المالية، مما قد يشكل عائقاً أمام الدراسات الأكاديمية والتطبيقية. لهذا السبب، تم اقتراح نموذج بديل لا يعتمد على البيانات المالية المباشرة، وهو استمارة بحث تم توزيعها على عينة من المؤسسات محل الدراسة، بهدف تقييم أدائها المالي بطريقة موضوعية تعتمد على مؤشرات نوعية وكمية بديلة.

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق موقع متميز في السوق وتعزيز قدرتها التنافسية، خاصة في ظل الانفتاح العالمي الذي يشهد تحولات دائمة في البيئة الخارجية. ويُعد الأداء المالي عنصراً أساسياً لضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها، إذ يعتمد على متابعة دقيقة للتغيرات المحيطة والتنبؤ بالمستقبل لوضع خطط استراتيجية تواكب هذه التغيرات. في هذا السياق، يصبح تقييم الأداء المالي أداة رقابية تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالخطط الموضوعية، وتحديد الانحرافات وتصحيحها بما يساهم في تحسين استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية.

إشكالية الدراسة

- ما هي مؤشرات الأداء المالي استجابتها لتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير جمع المعلومات على عملية تقييم الأداء ؟
- كيف يتم تنفيذ عملية تقييم داخل المؤسسة؟
- ما هي المؤشرات الرئيسية المستخدمة حسب نموذج ؟
- ما هو مستوى الأداء المالي لمؤسسة محل الدراسة ؟

فرضيات الدراسة

ارتكزت الدراسة على عدة فرضيات من أهمها:

- تقييم الأداء المالي يساعد في تحديد المشكلات التي تواجه المؤسسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- جمع المعلومات بطريقة علمية يعزز من دقة عملية التقييم.
- يُعد تقييم الأداء المالي جزءاً أساسياً من عمليات المؤسسات الاقتصادية .
- يمكن قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات ديبيونت
- تعد مؤسسة ALPHAPIPE أداءً متوسطاً.

أسباب اختيار الموضوع

تتبع أسباب اختيار هذا الموضوع من عدة عوامل:

- أسباب موضوعية:

- توافق الموضوع مع التخصص الدراسي.

- الأهمية البالغة لتقييم الأداء المالي في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة.
- أهمية الموضوع لدى مديري المؤسسات الاقتصادية.

• أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصية في معالجة قضايا التسيير المالي وتطوير الأداء المؤسسي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- التعرف على مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه.
- تحديد دور تقييم الأداء المالي في قياس كفاءة المؤسسة.
- توضيح و تطبيق المعايير والمؤشرات المالية في التقييم مؤسسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز كيفية ترجمة المعلومات المالية إلى مؤشرات عملية تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحسين الأداء المستقبلي للمؤسسة.

حدود الدراسة:

حدود الموضوعية : تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية باستخدام نموذج دييونت

مقر الدارسة شركة ALFAPIP لصناعة الانابيب

حدود الزمنية: 02/05/2025

حدود المكانية : شركة ALFAPIP لصناعة الانابيب

منهج الدراسة

اعتمد طالب في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري و منهج دراسة الحالة للتطبيق العملي، بهدف الوصول إلى فهم شامل لمكونات المشكلة وتحليل أبعادها والإجابة على الإشكالية المطروحة.

هيكل الدراسة

تتألف الدراسة من جزأين رئيسيين:

- **الجانب النظري:** يشمل فصل يتناول مفاهيم الأداء وتقييمه، بالإضافة إلى العلاقة بين الأداء المالي ومصادر المعلومات ومتطلبات التقييم.
- **الجانب التطبيقي:** يعتمد على دراسة ميدانية لمؤسسة شركة ALFAPIPE لصناعة الأنابيب ، ويتألف من فصل يشمل مبحثين:

1. تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

2. المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة تحديات أبرزها:

- صعوبة التوفيق بين إعداد المذكرة ودراسة المقاييس المطلوبة.
- الحصول على الوثائق والبيانات الضرورية من المؤسسة، نتيجةً للتحفظ على الإفصاح عن بعض المعلومات المالية.

الفصل الأول تقييم الأداء

المالي للمؤسسة باستخدام

نموذج ديونت

تمهيد الفصل الأول

تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وفقًا لمجموعة متنوعة من المعايير المالية والنسب الرئيسية التي تساعد في فهم صحة واستدامة الأعمال التجارية. ومن خلال فهم أساسيات المؤسسة وأهدافها، يمكن للأفراد داخل المؤسسة والمستثمرين الخارجيين تحليل الأداء المالي بشكل أفضل واتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة. فالتطور التكنولوجي السريع وزيادة التوجه نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، يُتوقع أن يستمر فهم الأداء المالي في التطور، حيث سيتطلب ذلك تقديم نظرة أكثر شمولاً للنجاح المؤسسي والمالي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الاداء في المؤسسة

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الاداء في المؤسسة

المطلب الأول: تعريف الاداء في المؤسسة

الأداء هو مفهوم يشمل مجموعة من الأبعاد التي تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف والمهام بكفاءة وفعالية. عند النظر إلى الأداء من زاويتين، اللغوية والإدارية، نجد أنه يتجاوز مجرد إتمام الأعمال إلى مستوى من الجودة والابتكار.

1.المعنى اللغوي:

- **الإتمام:** يشير إلى إكمال مهمة أو مشروع كما هو محدد. يتضمن هذا الإكمال تحقيق كل جوانب العمل وفقاً للمواصفات أو المعايير المعتمدة.
- **الإنجاز:** يعكس القدرة على تحقيق النتائج المحددة والنجاح في تنفيذ الأهداف المرسومة.
- **التنفيذ:** يتعلق بقدرة الأفراد أو الفرق على تطبيق الخطط والنظم وتحويلها إلى واقع ملموس.
- **العمل والقيام:** يؤكدان على النشاط الفعلي المرتبط بإتمام المهمات وتحقيق الأهداف.
- ¹

2.المعنى الإداري:

- **الكفاءة:** تعني القدرة على إنجاز المهام بأقل قدر من الموارد والتكاليف، مما يعكس فعالية الأداء.
- **الفعالية:** ترتبط بمدى نجاح الأفراد أو الفرق في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. يمكن أن يشمل هذا الجانب تحقيق النتائج النوعية أو الكمية.

¹ بوبرطخ عبد الكريم ، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية (دراسة)، الجزائر: جامعة منتوري -قسنطينة(2015 -2016).ص45

- **الجودة:** تشير إلى مدى تطابق النتائج مع معايير التميز والتوقعات، مما يعزز من قيمة الأداء في السياق العملي.

في النهاية، الأداء ليس مجرد عملية تنفيذية بل هو مزيج من الكفاءة والجودة والقدرة على تحقيق النتائج، مما يجعله أحد العناصر الأساسية في نجاح الأفراد والمنظمات. يمكن القول أن الأداء الجمع بين الكفاءة والفعالية تعني: تحقيق النتائج في إطار الهدف المسطرة وتتعلق الكفاءة بالتسيير الأفضل والفعال للوسائل والعلاقات مع النتائج.

ي: أهمية وأهداف الاداء المؤسسة:

1. أهمية أداء المؤسسة:

يمكننا ايجاز أوجه أهمية أداء المؤسسة فيما يلي:

تُعد المعلومات المستندة إلى حقائق علمية وبيانات موضوعية ضرورية على مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة التكنولوجية، لما لها من دور حيوي في دعم عمليات التخطيط، الرقابة، واتخاذ القرار. كما تكتسب هذه المعلومات أهمية خاصة لدى الجهات الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة.

وتُسهم هذه المعلومات في إبراز مدى التطور الذي حققته المؤسسة التكنولوجية، سواء كان تطوراً إيجابياً أو سلبياً، من خلال مقارنة الأداء الفعلي عبر فترات زمنية مختلفة، أو عبر مواقع جغرافية متعددة، أو حتى من خلال مقارنته بأداء تكنولوجيات مماثلة.

كما تتيح هذه العملية إمكانية تحديد العناصر البشرية أو التكنولوجية ذات الكفاءة العالية، وتوجيهها نحو المهام والمواقع الأكثر إنتاجية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتُعد هذه المعلومات مؤشرًا دقيقًا على المركز الاستراتيجي الذي تحتله المؤسسة داخل القطاع الذي تنشط فيه، الأمر الذي يُسهم في تحديد الآليات والتغييرات اللازمة لتعزيز هذا المركز وتحسين موقعها التنافسي. وأخيرًا، تعكس هذه العملية مدى الانسجام والتكامل بين الأهداف المسطرة والاستراتيجيات الموضوعة لتنفيذها، ومدى توافقها مع البيئة التنافسية التي تعمل ضمنها المؤسسة التكنولوجية.¹

الحصول على المعلومات اللازمة لسياسات الإدارة كاختيار الأكفاء للترقية ومنحهم مكافآت أو معرفة الأسوأ من أجل القيام بحملات تدريبية من أجل رفع مستوى الأداء.

هذه العملية مهمة أيضًا للأفراد لأنها تساعدهم على إتباع الحاجة لإثبات الذات واكتساب الاحترام الآخرين. أما بالنسبة للإدارة فهو مهم لأنه يساعد على تعرف بشكل دقيق على ذو الأداء المنخفض وكذا ذو الأداء الجيد حتى يتمكن من تحسين مستوى أداء الضعفاء واستفاد من أداء الجيدين، وأن تنمي المنافسة بين الأفراد ليحققوا نتائج أفضل باستمرار.

كذلك التقييم الجيد والدقيق لأداء يسهل مهمة الرؤساء في رسم سياسات التدريب والتنمية تخطيط القوي العاملة الحوافز.

يعد وسيلة لضمان عدالة الأحكام على كفاءة وفعالية الأفراد.

2. أهداف أداء المؤسسة:

تتمثل أهداف أداء المؤسسة في مجموعة من النقاط التي تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة العمل داخل المنظمة، وتوضيح كيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية. تتضمن هذه الأهداف ما يلي:

¹. بوبرطخ عبد الكريم , نفس المرجع السابق ,ص46

1. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: يهدف الأداء إلى ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة من خلال تنفيذ الخطط والبرامج بفعالية. يتطلب ذلك تنسيق الجهود وتوجيه الموارد نحو الأهداف المحددة لتحقيق رؤية المؤسسة.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية: يهدف الأداء إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تحسين العمليات، تقليل التكاليف، وزيادة الإنتاجية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
3. تطوير المهارات والقدرات: يساعد التقييم المستمر للأداء في تحديد الاحتياجات التدريبية وتطوير مهارات الأفراد والفرق. من خلال توفير التدريب المناسب، يمكن تحسين الأداء الفردي والجماعي.
4. تحفيز الأفراد: يهدف الأداء إلى تحفيز الأفراد من خلال تقدير جهودهم ومكافأتهم على الأداء الجيد. يمكن تحقيق ذلك من خلال نظام مكافآت وحوافز يساهم في رفع المعنويات وتعزيز دافع الإنجاز.
5. توجيه سياسات الإدارة: يساعد الأداء الإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التوظيف، الترقيات، والتدريب. يتيح ذلك تحديد الأفراد الأكفاء للترقية، وتوفير برامج تدريبية للأداء الضعيف لتحسين كفاءتهم.
6. تعزيز التواصل والشفافية: من خلال تقييم الأداء بانتظام، يمكن تعزيز الشفافية والتواصل بين الإدارة والموظفين. يساعد ذلك في ضمان فهم جميع الأطراف للأهداف والتوقعات، ويعزز من الثقة في النظام الإداري¹.

¹ عبد الوهاب جبين، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، سوريا: جامعة سانت كليمنس العالمية. (2019) ص50

7. تحديد الفرص والتحديات: يوفر الأداء رؤى حول الفرص المتاحة والتحديات المحتملة التي قد تواجه المؤسسة. يمكن استخدام هذه المعلومات لتطوير استراتيجيات جديدة والاستجابة بسرعة للتغيرات في السوق.

8. مراقبة التقدم وتحقيق النتائج: يهدف الأداء إلى متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة وتقييم النتائج المحققة. يساعد ذلك في تحديد ما إذا كانت الاستراتيجيات والسياسات فعالة أم تحتاج إلى تعديل.

9. تحقيق العدالة والإنصاف: يهدف الأداء إلى ضمان العدالة في التقييم والحكم على كفاءة الأفراد. يساهم ذلك في توفير بيئة عمل عادلة ويعزز من احترام نظام التقييم داخل المؤسسة.

3: أنواع ومؤشرات الاداء في المؤسسة

1. أنواع الأداء في المؤسسة:

وله عدة أنواع في المؤسسة، وتحديد ها فرض على الباحثين تحديد العديد من المعايير للتقسيم وهي كالاتي:

أ_ معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة الي نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

-الأداء الداخلي: : يُشير إلى الأداء الناتج عن الموارد المتوفرة داخل المؤسسة، ويُعرف أيضًا بأداء الوحدة.

ويتحقق من خلال التوليفة التالية:

الأداء البشري: يتمثل في كفاءة الأفراد العاملين داخل المؤسسة، ويُعد موردًا استراتيجيًا يمكنه خلق القيمة وتحقيق ميزة تنافسية من خلال حسن تسيير مهاراتهم.

التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم. 1

الأداء التقني: يعكس قدرة المؤسسة على الاستخدام الفعال لاستثماراتها في الوسائل والمعدات.

الأداء المالي: يتمثل في قدرة المؤسسة على تعبئة مواردها المالية واستغلالها بشكل فعال

وعليه، فإن الأداء الداخلي هو نتيجة مباشرة لاستخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمالية والمادية في تسيير

نشاطها وتحقيق أهدافها

الأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية، مادية.

-الأداء الخارجي : يعبر عن التأثيرات الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على المحيط الخارجي للمؤسسة،

والتي لا تكون المؤسسة نفسها مسؤولة عنها، وإنما تتولد بفعل عوامل خارجية. ويظهر هذا النوع من الأداء

من خلال نتائج ملموسة مثل: ارتفاع رقم الأعمال نتيجة لزيادة أسعار البيع، أو انسحاب أحد المنافسين من

السوق، أو تحسن القيمة المضافة بسبب انخفاض تكاليف الموارد واللوامز والخدمات. وتنعكس هذه التغيرات

الخارجية على أداء المؤسسة إيجاباً أو سلباً.

ب-حسب معيار الشمول: حسب هذا المار يقسم الأداء داخل تكنولوجيا إلى أداء كلي وأداء جزئي

١ -الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو البنية

التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني

الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

¹ القحطاني، عبد الله سعيد. "مدى تطبيق أساليب تقويم الاداء على منسوبي دوريات السلامة والحماية المدنية بجهاز الدفاع المدني «». رسالة ماجستير

غير منشورة. جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض (2016)

ب-الأداء الجزئي: وعلى خلاف أداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة التكنولوجيا التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة فالتكنولوجيا التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف التكنولوجيا أخرى.

ويتحقق مجموع أداءات التحتية يتحقق الأداء الكلي تكنولوجيا.

ب_ **حسب المعيار الوظيفي:** هذا الأخير يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة و. ينقسم إلى وظيفة الإنتاج، وظيفة الافراد، وظيفة التسويق، التموين، ويضيف البعض.

ث-حسب المعيار الطبيعية و: ينقسم الى ما يلي 1

حسب المعيار الوظيفي، يُقاس أداء المؤسسة من خلال تحليل وظائفها الأساسية والأنشطة التي تقوم بها. وتشمل هذه الوظائف:

- **وظيفة الإنتاج:** وتتمثل في مدى كفاءة المؤسسة في تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة.
- **وظيفة الموارد البشرية:** ويُقاس من خلالها أداء الأفراد ومدى مساهمتهم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- **وظيفة التسويق:** وتُعنى بقدرة المؤسسة على ترويج منتجاتها وخدماتها والتفاعل مع السوق.
- **وظيفة التموين:** ويُقصد بها كفاءة المؤسسة في توفير المواد والموارد الضرورية للإنتاج.
- **ويُضيف بعض الباحثين وظائف أخرى حسب طبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها التنظيمية.**

2. مؤشرات قياس الاداء في المؤسسة:

يُعرّف مؤشر قياس الأداء بأنه أداة معلوماتية تُمكن المسير من توجيه نشاط معين نحو تحقيق هدف محدد، كما تتيح له تقييم مستوى الإنجاز، ومن ثم تحديد سبل التحسين والتطوير. وتُعد مؤشرات الأداء وسيلة لقياس

¹ نفس المرجع، ص 90.

الوضع الحالية للمؤسسة بهدف تطويرها نحو الأفضل. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أولاً: المؤشرات الكمية: تُعد المؤشرات الكمية من أكثر أدوات القياس استخداماً لسهولة تطبيقها ووضوحها، خاصة في ظل توفر البيانات الرقمية. وهي مؤشرات تساعد في تحديد اتجاهات الأداء من خلال قياسات رقمية قابلة للمقارنة. من أبرز هذه المؤشرات:

أ- الإنتاجية: تعكس مستوى الرشد في الأداء، سواء على الصعيد الفني أو الإداري. وهي تُستخدم لقياس الكفاءة في استغلال عناصر الإنتاج (الموارد البشرية، المعدات، المواد الخام، رأس المال، المعلومات...) لتحقيق أقصى ناتج ممكن، مع التركيز على ثلاثة أبعاد: الكمية، القيمة، والجودة.

ب- القيمة المضافة: تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج المستهلكة. وكلما زاد هذا الفرق، دلّ ذلك على تحسن الأداء المؤسسي¹

ج- النتيجة الصافية (ربح أو خسارة): تُعد المقياس النهائي للأداء المالي، وهي مؤشر مهم بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين لتقييم كفاءة الأداء العام.

د- معيار العائد على رأس المال المستثمر : يكتسب هذا المعيار أهمية كبيرة في دراسة تقييم كفاءة أداء تكنولوجيا

ويعبر عنه بالصيغة التالية: الربح / رأس المال

كلما كانت هذه نسبة هذا العامل مرتفعة كان الأداء الاقتصادي كفؤاً، ويوضح هذا المؤشر السرعة أو الكفاءة التي تجري بها عملية استخدام أصول تكنولوجيا في العمليات التشغيلية.

¹ ناظم حسن عبد السيد محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن. (2014) ص45

ثانيا : المؤشرات النوعية لقياس الأداء : أصبح التركيز على المؤشرات النوعية ضرورة في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة وتطور البيئة التنافسية، خاصة وأن المؤشرات الكمية ترتبط غالبًا بالمدى القصير، ولا تعكس الإمكانيات المستقبلية. وعلى العكس، تسعى المؤشرات النوعية إلى قياس قدرة المؤسسة على خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل، ومن أبرز أبعادها:

القيمة للمساهمين :عبر تحقيق عائدات جيدة مثل ارتفاع سعر السهم وتوزيع الأرباح.

القيمة للعاملين :من خلال توفير بيئة عمل مشجعة ومحفزة على التطور المهني.

القيمة للزبائن :عبر تقديم منتجات وخدمات تفوق توقعاتهم وتلبي احتياجاتهم.

القيمة للمجتمع :بالمساهمة في الازدهار المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: المؤشرات التكنولوجية لقياس الأداء : ونذكر من أهم المؤشرات ما يلي:

تركز هذه المؤشرات على مدى انخراط المؤسسة في الاقتصاد الرقمي واستعدادها لمواجهة التحديات التكنولوجية، ومن أهمها:

أ. مؤشر الاستعداد الشبكي والرقمي :يُقاس من خلال مدى توافر مقومات المجتمع المعلوماتي، واستعداد الأفراد والمؤسسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى توفر بنية تحتية رقمية واقتصادية مناسبة.

ب. الرقم القياسي للنفاد الرقمي :يُعبر عن قدرة الدولة أو المؤسسة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية: البنية التحتية، القدرة المادية، والمعرفة.

ت. الفجوة الرقمية :تشير إلى التفاوت بين الدول أو المناطق في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتقاس بناءً على توافر المعرفة الرقمية، والربط بشبكة الإنترنت، وانتشار خدمات الهواتف الذكية والإنترنت السريع.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

1. تقييم الأداء المالي

يُعد الأداء حجر الأساس الذي تستند إليه المؤسسة في ضمان استمراريته وتثبيت مكانتها ضمن السوق التنافسي. وتتمثل الغاية الجوهرية للمؤسسة الاقتصادية في تعزيز أدائها العام، مع التركيز بشكل خاص على تحسين أدائها المالي، وذلك لما له من دور حاسم في دعم موقعها التنافسي وضمان بقائها ونموها¹. وفي هذا السياق، يُشكل الأداء المالي أحد المحاور الرئيسية التي تعكس الصحة المالية للمؤسسة، ويُستخدم كأداة لتقييم قدرتها على تحقيق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية. ويتم هذا التقييم من خلال تحليل البيانات المالية المختلفة، مثل الميزانية العامة، وجدول حساب النتائج، إلى جانب الجداول التوضيحية الملحقة.

غير أن الاعتماد على هذه المعطيات المالية وحدها لا يكفي لتكوين صورة دقيقة وشاملة عن واقع المؤسسة، ما لم يتم أخذ الظرف الاقتصادي العام وخصوصيات القطاع الصناعي الذي تنشط فيه المؤسسة بعين الاعتبار. فكل قطاع يفرض معايير الخاصة في الأداء، وله محدداته الخارجية التي تؤثر في النتائج المحققة.

انطلاقاً من ذلك، فإن تشخيص الأداء المالي يتطلب تحليل المردودية الاقتصادية للمؤسسة، إلى جانب دراسة معدلات نمو الأرباح، باعتبارها مؤشرات محورية توضح مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها وقدرتها على توليد قيمة مضافة بمرور الوقت.

وحدة غرداية للفترة (2008-ALFAPIPE عجيبة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب¹ (2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2012/2013) ص 72

الأداء المالي للمؤسسة يشير إلى كيفية قياس وتقييم أدائها من الناحية المالية. يتضمن هذا المفهوم مجموعة

من العناصر التي تساهم في تحديد صحة ونجاح المؤسسة من الناحية المالية، ومن بين هذه العناصر:

1. **العوائد والإيرادات:** تتعلق هذه العناصر بالأموال التي تدخل إلى المؤسسة من مصادر مختلفة، مثل

مبيعات المنتجات أو الخدمات والاستثمارات والعوائد من الأصول.

2. **التكاليف والمصروفات:** تشمل هذه العناصر جميع التكاليف والمصروفات التي يتعين دفعها لتشغيل

المؤسسة وإنتاج منتجاتها أو تقديم خدماتها، مثل تكاليف الإنتاج والرواتب والمصروفات العامة.

3. **الأرباح والخسائر:** يتعلق هذا بالفارق بين العوائد والإيرادات وبين التكاليف والمصروفات، حيث

يمكن أن يكون الفارق إيجابياً (أرباح) أو سلبياً (خسائر).

4. **التوزيعات والتخصيصات:** تشمل هذه العناصر كيفية استخدام الأرباح، سواء كان ذلك من خلال

توزيعات أرباح للمساهمين أو إعادة استثمار الأرباح داخل المؤسسة. 1

5. **القدرة على التمويل:** تعكس هذه العناصر قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها ونموها، سواء من

خلال القروض، الاستثمارات الجديدة، أو تدفق النقدية الداخلي.

. من بين هذه النسب والمؤشرات:

1. **الإيرادات:** تمثل الأموال التي تدخل إلى المؤسسة من مبيعات المنتجات أو الخدمات. زيادة الإيرادات

يمكن أن تكون إشارة إيجابية للنجاح المالي.

¹ عجيبة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2012/2013) ص72.

2. الربحية: يعكس مقدار الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة نسبة الربح من الإيرادات. يمكن

حساب هذا عن طريق قسمة الربح الصافي على الإيرادات الإجمالية.

3. التكاليف والنفقات: يتعلق بكيفية إدارة المؤسسة للتكاليف والنفقات. إذا كانت التكاليف متحكممة

ومنخفضة نسبياً، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين الربحية.

4. التدفق النقدي: يقيس كمية النقد الذي يتدفق إلى المؤسسة، مما يعكس قدرتها على تلبية التزاماتها

المالية واستثمارها في النمو.

5. الديون والرأسمال الخاص: تحديد مدى اعتماد المؤسسة على الديون مقارنة بالرأسمال الخاص، مما

يؤثر على هيكل رأس المال ومخاطر المؤسسة.

6. العائد على الاستثمار (ROI): يقيس كفاءة استخدام المؤسسة للأموال في تحقيق العوائد المالية.

7. القيمة السوقية للسهم: يعكس سعر سهم الشركة على السوق القيمة التي يضعها المستثمرون على

نجاح المؤسسة.

تحليل هذه العناصر يوفر صورة شاملة للأداء المالي، مما يساعد المستثمرين والإدارة على فهم مدى نجاح

المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية المستتيرة¹

فالقياس الأداء المالي يسمح للمؤسسة بفهم صحة أعمالها وقدرتها على النمو والاستمرارية. يُعتبر تحليل هذا

الأداء مهماً جداً لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة وضبط السياسات التشغيلية بشكل يساهم في نجاح

المؤسسة على المدى الطويل. لأداء المالي للمؤسسة يشير إلى كيفية تحقيقها للنجاح والفعالية في الجوانب

عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الأنايب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2009)، رسالة ماجستير في

علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2012/2013) ص 73¹

المالية والاقتصادية. يتم تقييم الأداء المالي من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تعكس صحة وقوة الأوضاع المالية للمؤسسة.

2. مصادر تقييم الأداء المالي

تمثل عملية جمع المعلومات المرحلة الأولى في مسار تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تشترط هذه المرحلة توفر معلومات دقيقة، موثوقة، وفي الوقت المناسب لضمان الوصول إلى نتائج تحليلية سليمة تعكس الوضع المالي الحقيقي. وتتعدد المصادر التي تستند إليها المؤسسات في هذا الإطار، حيث يمكن تصنيفها إلى:

المعلومات العامة: تتعلق هذه البيانات بالوضع الاقتصادية العامة خلال فترة زمنية معينة، وتشمل مؤشرات مثل التضخم، الركود، وأسعار الفائدة. وتكمن أهمية هذا النوع من المعلومات في كونه يساعد المؤسسة على فهم وتفسير نتائجها المالية في ضوء التغيرات الاقتصادية المحيطة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها المالي.

المعلومات القطاعية: تمثل البيانات المرتبطة بمجال نشاط المؤسسة أو القطاع الذي تنتمي إليه. وتحصل عليها المؤسسة عادة من تقارير الهيئات الاقتصادية الوطنية والدولية، النشرات الاقتصادية، أو الدوريات المتخصصة. وتستخدم هذه المعلومات في إجراء مقارنات مرجعية ودراسات تحليلية لتقييم الوضع التنافسي للمؤسسة وأدائها مقارنة بالمؤسسات المماثلة.¹

2 - المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات التكنولوجيا المحاسبي وهي: الميزانية،

- **الميزانية العامة:** تمثل صورة مالية شاملة عن وضع المؤسسة في لحظة زمنية محددة، حيث تعرض عناصر الأصول والخصوم، وتستخدم كمراجعة للوضع المالي القائم.

- **جدول حسابات النتائج:** يوضح الفروقات بين الإيرادات والمصاريف خلال فترة محاسبية معينة، ويحدد النتيجة الصافية للمؤسسة سواء كانت ربحاً أو خسارة.
- **جدول تدفقات الخزينة:** يُعد أداة تحليلية دقيقة تُستخدم للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية، من خلال تتبع حركات التدفق النقدي الوارد والصادر، مما يُمكن من قياس كفاءة استخدام السيولة المتاحة.
- **جدول التمويل:** يبيّن التغيرات في ثروة المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وذلك عبر تحليل التدفقات المالية الناتجة عن موارد التمويل والاستخدامات، ما يسمح بفهم أثر هذه التغيرات على المعادلة المالية الأساسية للمؤسسة.
- **الملحق المحاسبي:** يُعتبر وثيقة تفسيرية وتكاملية لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج. يتضمن معلومات رقمية مفصلة توضح بعض البنود، إلى جانب معلومات وصفية وتعليقات تفسيرية تُسهم في تسليط الضوء على خلفية الأرقام، مما يضمن فهماً أكثر شمولية للبيانات المالية.

3. معايير ومؤشرات تقييم أداء المالي

1. معايير تقييم الأداء المالي

الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادة ومعنوية أفل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. ويتم هذا التقييم تحت شروط تساهم في إنجاح العملية للمؤسسة نذكرها فيما يلي: 1

-الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.

-الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم واهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة وعلى المؤشرات والاهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.

¹ داودي عبد السلام، تقييم الاداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2018/2019) ص17ص18.

- ان يعكس النواحي الكيفية في الاداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الادارية المختلفة بالمؤسسة.
- أن يتمكن الوصول إلى نتائج ايجابية والى تحسين الاداء، ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وألا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها، يقيم على أساسه أداء والإدارة ويكون قادر على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية.
- الاستمرار في تطبيق التكنولوجيا المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل جب أن يقسم هذا التكنولوجيا بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال اثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.
- توافر تكنولوجيا واضح ومستقر للحوافز المادية، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين حجم الحوافز والمعيار أو المؤشر الاساسي للتقييم بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الانتاجية والاستخدام الكفاء للموارد المتاحة.

2. مؤشرات تقييم الاداء المالي

- تعتبر مؤشرات تقييم الاداء المالي من أساليب التحليل المالي أكثر شيوعا في العالم الاعمال وذلك أنه يوفر عداد كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات ف مجال الربحية

والسيولة والكفاءة ومن بين أهم مؤشرات تقييم الاداء المالي، حيث تسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة من بينها:

أولاً: نسب هيكل الأصول

ترتبط بطبيعة المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1-نسبة الأصول الثابتة: تعبر هذه النسبة عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المؤسسة في تاريخ معين ويمكن حسابها بالعلاقة التالية: 1

نسبة الأصول = الأصول الثابتة / إجمالي الأصول

2-نسبة الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة قيمة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

3-هيكل الخصوم: تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة وذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة إلى الديون سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وتتمثل فيما يلي:

نسبة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / إجمالي الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / إجمالي الخصوم

ثانياً: معدلات السيولة تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير، أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون الصول المتداولة مغطاة بخصوم يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق الصول المتداولة.

¹ بصلاح عبد الرحمان، أثر تسير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، مرجع سابق الذكر، ص18.

- 1-نسبة قابلية التسديد: وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ويستحسن أن تكون هذه النسبة ما بين 0.5% - 1% نسبة قابلية التسديد= مجموع الديون/ إجمالي الأصول
- 2-نسبة الاستقلالية المالية: وهي أهم نسبة من نسب الهيكل المالية التي تعطي صورة عن الهيكل المالي للمؤسسة، فنسبة الاستقلالية المالية توضح مدى اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها ويستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 0,5 وتحسب بالعلاقة التالية:

الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ الأموال الدائمة

ثالثا: : مؤشرات التوازن :

- يظهر التوازن المالي في لحظة زمنية معينة بمقارنة رؤوس الأموال مع الأصول الثابتة، ويعبر عنها بتوازن رأس المال العامل. 1-رأس المال العامل "يعتمد مفهوم رأس المال العامل على تحميل البنية الزمنية لميزانية، بحيث يقارن بين سيولة الأصول، واستحقاق الخصوم، ويمكن القول إنه مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو دوران فعالية المؤسسة أو استمرارية مدفعاتها الجارية " 1.
- كيفية حساب رأس المال العامل: يحتسب رأس المال العامل بطريقتين، إما من أعلى الميزانية أو من أسفلها
- أ-من أعلى الميزانية:

يحتسب كما يلي: رأس المال العامل = الأموال الدائمة -الأصول الثابتة.

ب من أسفل الميزانية: يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

- تغيرات رأس المال العامل:

¹ بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حمزة حميدات، دور استخدام ادوات التحليل المالي تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم، التسيير، جامعة غرداية، (2019/2020) ص36.

أ- حالة رأس المال العامل موجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وبهذا الحالة جيدة بالنسبة لمؤسسة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.

حالة رأس المال العامل معدوم: يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أي أن الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل.

بحالة رأس المال العامل سالب في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية تغطي بصفة إجمالية المستحقات أي الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة.

أنواع رأس المال العامل: ينقسم رأس المال العامل إلى ثلاث أنواع رئيسية:

رأس المال العامل الدائم. رأس المال العامل المتغير. صافي رأس المال العامل. قصيرة الأجل عندما يحل موعد استحقاقه".

2- احتياجات رأس المال العامل "BFR": هو المؤشر الثاني من مؤشرات التوازن المالي ويرتبط أساساً بدورة

الاستغلال فنشاط المؤسسة الاستغلالي الذي يتميز بالديناميكية والحركة يفرض على البحث عن جزء مكتمل يعالج الجانب السفلي لميزانية ويبرز جوانب تطوريا وهذا ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

1- تعريف احتياج رأس المال العامل يمكن تعريف بأنه وجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة

مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية

2 -طريقة حساب احتياج رأس المال العامل:

يحسب BFR كالتالي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}^1$$

بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حمزة حميدات، نفس مرجع مذكور اعلاه ص 37¹

(قيم الاستغلال + القيم الغير الجاهزة) - (د.ق. أ - السلفات المصرفية) = (أصول المتداولة - القيم الجاهزة) (د.ق. أ - السلفات المصرفية)

3-تغيرات الاحتياج إلى رأس المال العامل الاحتياجات رأس المال العامل ثالث حالات:

رأس المال العامل موجب أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال التي تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال لرأس المال العامل.

رأس المال العامل سالب يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي احتياجاتها لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب نظرياً ولكن تطبيقياً على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

ج رأس المال العامل معدوم: شير حالة رأس المال العامل المعدوم إلى تساوي احتياجات التمويل مع موارد التمويل المتاحة، ما يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية دورة استغلالها بشكل كامل دون وجود فائض أو عجز مالي على المدى القصير. وتُعد هذه الوضعية مؤشراً على تحقيق توازن مالي قصير الأجل، حيث تتطابق الأصول المتداولة مع الخصوم المتداولة، مما يضمن استمرارية النشاط التشغيلي دون الحاجة إلى تمويل إضافي خارجي.

3. الخزينة TN : تُعد الخزينة أحد العناصر الحيوية في الهيكل المالي للمؤسسة، إذ تلعب دوراً محورياً في الربط بين رأس المال العامل الثابت نسبياً واحتياجات رأس المال العامل المتغيرة عبر الزمن. ومن هذا المنطلق، فإن الخزينة تمثل مؤشراً أساسياً من مؤشرات التوازن المالي، نظراً لقدرتها على عكس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وضمان استمرارية نشاطها التشغيلي بكفاءة.

1- تعريف الخزينة: لقد وردت عدة تعاريف نذكر منها: 1

تسمح الخزينة بإحداث التوازن المالي بين رأس المال العامل والاحتياج إلى رأس المال العامل من خلال العلاقة الأساسية التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج إلى رأس المال العامل

أو الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية

وتعبر الخزينة عن الفائض أو العجز في هامش الأمان المالي بعد تمويل الاحتياج إلى رأس المال العامل.

2 الحالات المختلفة للخزينة:

أ- الخزينة السالبة: وهي الأصعب والأخطر، حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.

الخزينة المعدومة: معناه أن رأس المال العامل مساوي الاحتياج إلى رأس المال العامل، أو أن المؤسسة توفر أي هامش أمان، لذا يجب البحث عن موارد مالية جديدة لضمان احتياجات المستقبلية. ج- الخزينة الموجبة: وهي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة، لكن لموصول إلى الوضعية المثلى على المسير المالي من اتخاذ قرارات مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير.

رابعا : معدلات المردودية

تُعد المردودية من المعايير الأساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ تمكّن من الحكم على كفاءة الأنشطة والعمليات الاقتصادية التي تقوم بها. وتعكس المردودية قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية انطلاقاً من الموارد المتاحة، فهي تمثل العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

¹ زغيي مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، (2013) ص35

وبالتالي، فإن قياس المردودية يُعد أداة فعالة لتحديد مدى فعالية المؤسسة في توظيف مواردها بطريقة اقتصادية تضمن تحقيق أهدافها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة.

ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودة وهما:

1- المردودية الاقتصادية: تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها، أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال. وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية¹

2- المردودية المالية: حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بأرباح، كما تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج DuPont .

1. تاريخ وتطور النموذج:

يرجع أصل نموذج DuPont إلى عام 1920م، حيث تم تطويره لأول مرة في شركة DuPont Nemours كأداة تحليلية مبتكرة تهدف إلى تحسين فهم الأداء المالي للمؤسسة. يقوم هذا النموذج على تفكيك العائد على

¹ نفس المرجع السابق، ص38

حقوق الملكية (ROE) إلى مكوناته الأساسية، مما يسمح بتحديد تأثير كل عامل من عوامل الربحية على النتائج النهائية.

تُعد هذه المقاربة التحليلية خطوة نوعية في عالم الإدارة المالية، إذ أنها توفر رؤية متعمقة تُمكن صانعي القرار من تمييز أوجه القوة والضعف في العمليات التشغيلية. فقد تطوّر النموذج مع مرور الزمن ليشمل مؤشرات أكثر دقة مثل هامش الربح الذي يقيس القدرة على تحويل المبيعات إلى أرباح صافية، وكفاءة استخدام الأصول التي تعكس مدى فعالية استغلال الموارد المتاحة، إلى جانب تأثير الرافعة المالية في تعزيز العائد.

من خلال هذا التفكير الدقيق، يُتيح نموذج DuPont للإدارة المالية ليس فقط قياس الأداء العام للمؤسسة، بل وأيضاً التعرف على المجالات التي تستدعي تحسناً استراتيجياً. وقد ساهم هذا النموذج في الانتشار الواسع لتطبيقاته عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أصبح بمثابة أداة أساسية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات المالية المستنيرة، مما يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات في بيئة الأسواق المتغيرة.

2. مراحل تطوير النموذج:

مر نموذج DuPont بعدة مراحل تطويرية، حيث تم تحديثه وتوسيعه ليشمل مجموعة من المؤشرات المالية الهامة. فقد بدأ باستخدام نسب الربحية الأساسية، ثم توسع لاحقاً ليضم مؤشرات كفاءة استخدام الأصول والرافعة المالية. وقد ساهم هذا التطور في تقديم صورة شاملة تربط بين أداء المؤسسة وقراراتها الإدارية الاستراتيجية، مما يدعم عملية اتخاذ القرار بشكل علمي ودقيق.

بتطورات كبيرة على مدى العقود الماضية، ابتداءً من تصميمه الأولي في عام 1920م لقياس العائد على حقوق الملكية، وصولاً إلى تحديثه ليشمل مجموعة من المؤشرات المالية المتكاملة التي توفر رؤية أكثر

شمولية ودقة. في البداية، كان النموذج يركز ببساطة على نسب الربحية الأساسية مثل العائد على المبيعات، ولكنه سرعان ما توسع ليشمل متغيرات إضافية تعكس مدى فعالية استغلال الأصول والموارد المالية، عن طريق إدخال مؤشرات جديدة مثل **كفاءة استخدام الأصول** و **الرافعة المالية**. **هذا التوسع في استخدام المؤشرات المالية زاد من فعالية النموذج في تحليل النتائج المالية للمؤسسة. ففي المراحل المتقدمة من تطويره، تم تضمينه كأداة تحليلية شاملة تهدف إلى ربط عوامل الربحية بكفاءة العمليات الداخلية وكيفية استغلال التمويل الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح النموذج يُستخدم في تقييم الاستراتيجيات الإدارية، فبفضل هذا التطوير، يستطيع معرفة حالة الأداء المالي بدرجة أكبر من الدقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة مستندة إلى رؤية متكاملة للأداء العام المؤسسي. لقد أدى هذا التطور في نطاق استخدام نموذج DuPont إلى جعله من أهم أدوات التحليل في عالم الإدارة المالية. فأصبح يُستخدم ليس فقط لقياس النقاط الرئيسية في الأداء المالي، بل أيضًا لدعم تنفيذ استراتيجيات مالية مرنة تساعد المؤسسات على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمنافسة في الأسواق pendant 13 secondes .

المؤشرات المالية هي أدوات تحليلية أساسية تساعد المؤسسات في قياس أدائها المالي بشكل دقيق، وتحقيق رؤية شاملة عن كفاءتها في استخدام مواردها. في إطار نموذج DuPont ، يتم التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية تتفاعل معًا لتحديد العائد على حقوق الملكية وتحليل أدائه ** 1. هامش الربح (Profit Margin): هذا المؤشر يقيس القدرة على تحويل المبيعات إلى أرباح صافية. يعكس مدى كفاءة العمليات داخل المؤسسة في تحقيق الإيرادات والحد من التكاليف، ويساهم في تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح من أنشطتها ** 2. كفاءة استخدام الأصول (**Asset Turnover): يقيس مدى فعالية استخدام المؤسسة لأصولها لتحفيز الإيرادات. يُظهر هذا المؤشر جين تأثير استثمار المؤسسة في أصولها

على قدرة الشركة أو المؤسسة على تحقيق المبيعات**3.. الرافعة المالية **:(Financial Leverage) يقيس حجم التأثير الذي يحدثه التمويل الخارجي (مثل الديون) على العائد على حقوق المساهمين. إذا تم استخدام الرافعة المالية بشكل فعال، قد تساهم في مضاعفة الأرباح؛ لكن الاستخدام المفرط لها قد يُعرض المؤسسة للمخاطر. تُعد هذه المؤشرات أساسية لفهم أداء المؤسسة وتحليل قدرتها على توليد الأرباح والنمو المستدام عبر الاستفادة الفعالة من الموارد المالية المتاحة، مما يسهل اتخاذ قرارات استراتيجية تساعد في تحسين كفاءة وعوائد المؤسسة pendant 19 secondes .

3. المؤشرات المستخدمة في نموذج DuPont

يعتمد نموذج DuPont على تفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية، التي تُعطي نظرة شاملة عن أداء المؤسسة المالي وتساهم في دعم اتخاذ القرارات الإدارية الاستراتيجية. وتشمل هذه المؤشرات:

1. هامش الربح:

- **التعريف:** يمثل نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي المبيعات، ويعكس قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى أرباح بعد خصم كافة التكاليف والمصاريف.
- **الأهمية:** يُظهر مدى كفاءة الإدارة في التحكم بالمصاريف وتحقيق هوامش ربحية مجزية، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يمكن عرض قانون نموذج DuPont على النحو التالي:

الجدول (1.1): قانون نموذج DuPont

المكون	الصيغة	التعريف
هامش الربح الصافي	صافي الربح ÷ إجمالي المبيعات	يقيس قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى أرباح صافية بعد خصم كافة التكاليف والمصاريف.
دوران الأصول	إجمالي المبيعات ÷ إجمالي الأصول	يوضح مدى فعالية استخدام الأصول المتاحة لتوليد الإيرادات.
معامل الرفع المالي	إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية	يُظهر تأثير التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي على هيكل رأس المال.

المصدر: من إعداد طالب

- هذا الجدول يُساعد في توضيح كيفية تفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مكوناته الرئيسية، مما يُتيح للإدارة فهم تأثير كل مؤشر على الأداء المالي العام للمؤسسة.

2. كفاءة استخدام الأصول:

- **التعريف:** يُقاس بمعدل دوران الأصول، حيث يتم احتسابه بقسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول، وهو مؤشر على فعالية استغلال موارد المؤسسة في توليد الإيرادات.
- **الأهمية:** يوضح مدى استثمار المؤسسة لممتلكاتها بأفضل شكل ممكن، ويعكس كفاءة العمليات التشغيلية والتخطيط الاستثماري.

3. الرافعة المالية:

• **التعريف:** تُحسب بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، وتوضح مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي.

• **الأهمية:** يكشف تأثير الديون على العائد على حقوق الملكية، كما يُشير إلى المخاطر المالية المحتملة والتوازن في هيكل رأس المال.

من خلال دمج هذه المؤشرات معًا، يوفر نموذج DuPont إطارًا تحليليًا متكاملًا يُمكن الإدارة من تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي. وهذا يُتيح لها اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة، تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسة.

4. أهمية التحليل المالي ودوره في دعم اتخاذ القرار الإداري باستخدام نموذج DuPont

تشير الدراسات إلى أن التحليل المالي المتكامل يُعد من الركائز الأساسية التي تسهم في تحسين الأداء الإداري للمؤسسات الاقتصادية. إذ يُمكن لنظام المعلومات المالية المبني على نموذج DuPont أن يُبرز العلاقة الدقيقة بين مؤشرات الربحية وكفاءة استخدام الأصول ومعامل الرفع المالي، مما يتيح للإدارة تقييم الأداء المالي بدقة واتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة.

يعتمد التحليل المالي على استخدام نسب ومؤشرات محددة تُظهر دقة الأداء؛ فمثلاً يُمكن تفكيك العائد على حقوق الملكية باستخدام معادلة DuPont التي تُقسمه إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

- **هامش الربح:** الذي يعكس قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى أرباح صافية.
- **كفاءة استخدام الأصول:** التي تُظهر مدى فعالية استغلال الموارد في توليد الإيرادات.
- **معامل الرفع المالي:** الذي يُبين تأثير التمويل الخارجي على العائد النهائي.

وقد أظهرت الدراسات أن استخدام هذه المعادلة يؤدي إلى:

1. تعزيز دقة القياس المالي :حيث يكشف التحليل عن أوجه القصور والتباين بين الأداء الفعلي والمستهدف.

2. تقديم توصيات عملية :تُساهم في تحسين إدارة الموارد المالية وتطوير آليات الرقابة الداخلية.

3. دعم اتخاذ القرار الإداري :من خلال توفير بيانات موثوقة تساعد على وضع خطط مستقبلية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

4. تحسين معدلات النمو والاستدامة :بما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق.

كما أن دمج البيانات المالية مع التحليل الاستراتيجي يوفر إطاراً متكاملًا يُمكن المؤسسات من متابعة أداءها بشكل دوري وتصحيح المسارات عند الحاجة، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية وتحقيق التكامل بين مختلف الوظائف الإدارية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

1. دراسة محمد عمر شاكور :هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات التقليدية متمثلة في مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديونت والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية الأردنية، من أجل معرفة تأثير كل منهما على الآخر، وتكون مجتمع الدراسة من 63 شركة صناعية تم أخذ عينة منها مكونة من 26 شركة وحقت متوسط قيمة اقتصادية مضافة موجبة خلال فترة الدراسة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة، مستنتجاً منها نجاح السياسات المالية والاستثمارية التي

تم اتباعها من قبل إدارة الشركات، ووجود علاقة ضعيفة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومعدل دوران الأصول معبرة عن مساهمة الإيرادات المتحققة من استخدام وتوظيف الأصول في زيادة القيمة المضافة، وعدم وجود علاقة بين القيمة المضافة وهامش الربحية. (محمد عمر، 2020)

2. **دراسة العرابي مصطفى:** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنك الإسلامي على منافسة البنك التقليدي في نفس بيئة الأعمال. توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية الثلاثة، في المقابل كان بنك سوسيتي جنرال الجزائري أفضل من بنك البركة من حيث حسن استغلال أصوله. (مصطفى العرابي، 2020)

3. **دراسة حمزة رملي، عبد المالك بوركوة:** تناولت هذه الدراسة موضوع الأداء في المؤسسات الاقتصادية وقد ركزت الدراسة على مؤشرات نموذج ديونت للعائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق بين أداء مؤسسات القطاع الصناعي وكذلك بين أداء مؤسسات قطاع الخدمات. (حمزة رملي، 2022)

المطلب الثاني : باللغة الأجنبية:

1. **دراسة: Cyrard-St Louise** قام الباحثون في هذه الدراسة بدراسة الأداء المالي باستخدام البيانات التاريخية وذلك من خلال نموذج ديونت في سنة 1997 لشركتين Alcan و QuebecTelephone في كندا خلال 22 سنوات. توصل الباحثون إلى أن عائد أصول شركة

Telephone Quebec أكبر من قيمة شركة Alcan إلا أنه أكثر استقرارًا خلال الفترة التي درسوا فيها (Cyr-St Louise, 1997) .

2. دراسة: **Brulhart Franck** قام الباحثون في هذه الدراسة بتقييم الأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نموذج ديوننت سنة 2015 على مجموعة من الشركات الخاصة بقطاع النسيج في فرنسا. العينة شملت الشركات المدرجة في قاعدة البيانات DIANE للتحليل المالي للشركات في فرنسا حيث توصل الباحثون إلى أن هناك صعوبات عند استخدام النسب المالية وذلك بسبب استخدام الأساليب المحاسبية المختلفة. أي يجب ضمان تجانس البيانات المتاحة من أجل القيام بالتحليل بطريقة منتظمة وصحيحة (Brulhart Franck, 2015) .

3. دراسة: **Piotr Jalowiacki** قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة تحليل ديوننت لقطاعات مختارة من صناعة الأغذية الزراعية البولندية- الجوانب اللوجستية. فقد ركز الباحث على استكشاف الجوانب المختلفة لمفارقة سولو في صناعة الأغذية البولندية. كانت الأهداف الرئيسية لهذا الجزء من الدراسة هي تقييم مدى تعقيد الهيكل اللوجستي ومستوى تقدمه في قطاعات مختارة من شركات الأغذية، وتحديد وتقييم العلاقة بينها وبين المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم مختلف جوانب إنتاجية الجهات الخاضعة للدراسة. ومن خلال تحليل النتائج اتضح أنه كلما كانت الشركة أكبر زاد تعقيد شبكة الخدمات اللوجستية. فقد أشارت نتائج البحث أن مفارقة سولو مرتبطة بشكل أساسي بمجموعات شركات الأغذية التي تكون سلاسلها اللوجستية أقل تعقيدًا، في حين أن استخدام الأنظمة اللوجستية الحديثة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات لا يترجم مباشرة إلى النتائج المالية لشركات الأغذية،

فإنه يتيح إدارة أكثر كفاءة للموارد المالية مما يسمح بتخفيض مستوى الديون، وبالتالي درجة أكبر من النشاط التجاري على أساس حقوق الملكية (Jalowiocki, 2018) .

4. دراسة: **Ahsanuddin Haider** في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة مقارنة للكفاءة المالية لبنك بارودا وبنك HDFC باستخدام نموذج ديونت. تم أخذ بعين الاعتبار متغيرات ذات صلة من التقارير السنوية المدققة للبنوك للفترة من 2022 إلى 2025 من مواقعها الإلكترونية وكذلك من التقارير السنوية لبنك الاحتياطي الهندي. وقد توصل الباحث إلى أن تحليل البيانات جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة الفعالة التي توفر رؤية عميقة في تحليل نقاط القوة والضعف لهيئة صنع القرار لتحسين الأداء العام للمنظمة. وأنه يتم تحديد الكفاءة المالية للبنوك من خلال أداء الأصول وقد حاول توضيح الكفاءة التشغيلية وكفاءة الرافعة المالية على الكفاءة العامة (العائد على حقوق الملكية) لبنك بارودا و HDFC في دراسة مقارنة. وقد توصل كذلك من الدراسة المقارنة للبنكين أن بنك HDFC يتعامل بكفاءة مع موارده المالية لتحسين العائد على حقوق الملكية من خلال نسبة استخدام الأصول وهامش الربح الصافي. حيث يمكن أن تضيف هذه الدراسة بعض المعلومات في مجال البنوك وتساعد المديرين وصناع القرار في فهم العوامل التي تؤثر على الكفاءة المالية للبنوك . (Haider, 2016)

5. دراسة: **Dodge E Lynn** في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة مقارنة نموذج ديونت للإدارة المالية دراسة حالة للممارسات البيطرية، حيث قامت بتحليل البيانات المالية للممارسات البيطرية لمعرفة الإدارة المالية ما إذا كانت الممارسات عالية أو منخفضة الأداء ولتقديم توصيات لتحسين الأداء. وقد تم قياس الأداء باستخدام مؤشرات النموذج (نسبة دوران الأصول، هامش الربح

التشغيلي، العائد على حقوق الملكية ROE ، الرافعة المالية) بحيث توصلت إلى أن هذا التحليل يساعد في فهم المشاكل في التقارير المالية التي إذا تم إصلاحها يمكن أن تحسن في عملية اتخاذ القرار المالي، كما توصلت إلى أن تحليل نموذج ديوننت يقود إلى استنتاج أن العوائد لها ثلاث استخدامات أساسية: يمكن سحبها لتعويض المالك و/أو استثمارها لزيادة القدرة الإنتاجية، واستخدامها لدفع التزامات الديون. وينجم الأداء المالي المنخفض عن انخفاض أو تقلص الطاقة الإنتاجية حيث لم تحدث إعادة الاستثمار أو يكون نتيجة الالتزامات الديون المرتفعة مما يؤدي أيضًا إلى انخفاض معدلات الاستثمار (Dodge, 2017) .

6. دراسة: **Soliman T Mar** في هذه الدراسة تم اختبار فائدة تحليل ديوننت، وهو شكل شائع لتحليل البيانات المالية الذي يحلل صافي الأصول التشغيلية إلى مكونين هما هامش الربح ودوران الأصول. وساهمت الدراسة في اكتشاف مكونات نموذج ديوننت وتقسيمها إلى ثلاثة أبعاد: تحليل البيانات المالية، استخدام سوق الأسهم للمعلومات المحاسبية واستخدامها من قبل المستثمرين، إضافة إلى معالجة المحللين للمعلومات المحاسبية في تفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتلافي الوقوع في الأخطاء السابقة، كما أظهرت النتائج مدى فائدة نموذج ديوننت في تحليل عوائد الأسهم وفي توقعات المحللين المستقبلية وتحديد الخصائص التشغيلية للشركات، وأشارت التوصيات إلى أنه أداة مفيدة لتحليل البيانات المالية (Soliman, 2008) .

7. دراسة: **Ogrean and Herciu** تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن معظم الحالات حيث الشركات الأكثر ربحية، لا يكون عامل الربحية هو السبب الأكثر جذبًا للمستثمرين ولتحقيق تحليل ديوننت تم دراسة نسب الربحية مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين باستخدام البيانات

المالية لأعلى 20 شركة ربحية في العالم. وقد أثبتت الدراسة أن أرباح الشركات ليست هي المؤثر الوحيد الجالب للمستثمرين بقدر ما يؤثر كفاءة وفعالية الشركة وذلك بمساعدة تحليل ديوننت، حيث لا تحافظ الشركات على ترتيبها في درجة الربحية العالمية باستخدام قياس بياناتها المالية .
(Mihaela Herciy, 2011)

8. دراسة: **Kim Seon-Hak** تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأداء المالي لشركة توزيع المواد الغذائية. من أجل هذا قامت هذه الدراسة بقياس نسب ROA, ROE بتطبيق تحليل ديوننت والتي تم توضيحها باستخدام جداول لإظهار التغيير بشكل دوري. وركزت هذه الدراسة على تحليل النسب في 7 شركات توزيع أغذية مختلفة في جمهورية كوريا لفترة 3 سنوات من 2023 إلى 2025. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ROA و PM و ROE يمكن أن تكون معا في نموذج ديوننت على الرغم أن هناك دراسات كشفت أن TAT مؤشر جيد يظهر القدرة على الربح، إلا أن هذه الدراسة لم تظهر نفس النتيجة. كشفت هذه الدراسة أيضًا أن هناك علاقة قوية بين المتغيرات الثلاثة, ROA, ROE, PM مما يعني أن تحقيق مستوى عال من فعالية الإدارة وكفاءة أموال المستثمرين يمكن أن يتنبأ بمستوى عال من هامش الربح. وكذلك أن الرافعة المالية تظهر ارتباطًا كبيرًا بين ROA و ROE (Seon, 2016). PM.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف أو التشابه بين الدراسات السابقة

أغلب الدراسات أعدت في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسات لتحقيق أهداف من أهمها استمرارية نشاطها وتحقيق أرباح عالية، إلا أنه كل دراسة تختلف عن الأخرى من متغيرات الدراسة والبيئة التي أُجريت فيها، وهما عاملين ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

جدول رقم: (2.1) نقاط الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة.

الباحث	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
محمد عمر شاكور	تقوم دراستنا على دراسة كيفية مساهمة مؤشرات نموذج ديونت في تقييم أداء المؤسسات.	قامت هذه الدراسة بتحديد العلاقة بين المؤشرات التقليدية المتمثلة في مكونات العائد على الأصول وفق نظام ديونت والقيمة الاقتصادية المضافة.
العرايبي مصطفى	تركز دراستنا على تحليل أداء المؤسسات باستخدام نموذج ديونت في القطاع الصناعي والخدمي.	قامت هذه الدراسة على تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج ديونت.
حمزة رملي، عبد المالك بوركوة	دراسة أدق وتحليل أعمق للأداء المالي للمؤسسات من خلال مقارنات متعددة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.	تناولت هذه الدراسة موضوع الأداء في المؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشرات نموذج ديونت.
Cyrard-St Louise	تستخدم دراستنا نفس النموذج ولكن مع التركيز على المؤسسات الجزائرية.	دراسة تقييم الأداء المالي باستخدام البيانات التاريخية من خلال نموذج ديونت.
Brulhart Franck	تركز دراستنا على تقييم أداء المؤسسات الجزائرية مع الأخذ في الاعتبار البيئة المحلية.	دراسة لتقييم الأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نموذج ديونت في فرنسا.
Piotr Jalowiocki	تركز دراستنا على استخدام نفس النموذج لتقييم الشركات في القطاع	دراسة تحليل أداء الشركات في صناعة الأغذية البولندية باستخدام نموذج ديونت.

	الصناعي الجزائري.	
HDFC	دراسة مقارنة للكفاءة المالية لبنك بارودا وبنك باستخدام نموذج ديونت.	Ahsanuddin Haider
	دراسة لتحليل أداء الممارسات البيطرية باستخدام نموذج ديونت.	Dodge E Lynn
	دراسة فحوص فائدة تحليل ديونت في الأداء المالي باستخدام مكونات النموذج.	Soliman T Mar
	دراسة تثبت أن الشركات ذات الأداء المالي الجيد لا تكون مرتبطة فقط بالربحية بل بالفعالية والكفاءة أيضًا باستخدام نموذج ديونت.	Ogrean and Herciu
	دراسة تحليل الأداء المالي لشركات توزيع المواد الغذائية باستخدام نموذج ديونت.	Kim Seon- Hak

المصدر: دراسات السابقة

أوجه التشابه:

1. استخدام نموذج ديوننت:

- جميع الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الدراسة الحالية، تستخدم نموذج ديوننت كمؤشر رئيسي لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات. يشمل ذلك تحليل العوامل التي تؤثر على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

2. التركيز على الأداء المالي:

- جميع الدراسات تركز على استخدام مكونات العوامل المالية (كالربحية والكفاءة) لتحليل الأداء. وهذا يشمل العديد من القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو خدمية أو بنكية أو أخرى.

3. التقييم والتحليل المقارن:

- العديد من الدراسات السابقة تقارن بين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات المختلفة، سواء في قطاع معين أو في صناعات متعددة. الدراسة الحالية أيضًا تتبع نهج التحليل المقارن، ولكن من خلال التركيز على المؤسسات الجزائرية.

أوجه الاختلاف:

1. التركيز الجغرافي:

- الدراسات السابقة تناولت قطاعات ومؤسسات مختلفة عبر العالم (فرنسا، بولندا، الهند، وغيرها)، بينما تركز الدراسة الحالية على المؤسسات الجزائرية فقط، مما يجعل النتائج أكثر توافقاً مع البيئة المحلية.

2. القطاعات المستهدفة:

- بعض الدراسات السابقة تركز على قطاعات معينة مثل البنوك أو الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الغذائية، بينما تتناول الدراسة الحالية أداء مؤسسات في القطاع الصناعي والخدمي في الجزائر، مما يضيف قيمة في تقييم الأداء عبر هذه القطاعات.

3. التوجه الأكاديمي:

- بعض الدراسات السابقة تركز على تفعيل أدوات ومؤشرات مالية معينة لتقييم الأداء مثل القيمة الاقتصادية المضافة أو الربحية فقط، بينما الدراسة الحالية تتبنى نهجاً شاملاً وتحليلًا معمقاً لمكونات نموذج ديونت وتأثيراتها المتعددة على الأداء المالي.

4. البيئة المحلية:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الاهتمام بالظروف الاقتصادية المحلية في الجزائر، مثل التقلبات الاقتصادية والسياسات الحكومية، مما يؤثر على مؤشرات الأداء ويزيد من أهمية تحليل البيانات في سياق البيئة الاقتصادية الجزائرية.

5. الهدف النهائي:

- بينما تركز بعض الدراسات على تحليل الأداء المالي بشكل عام، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية استنادًا إلى نتائج تحليل نموذج ديبيونت، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات المحلية التي تواجه هذه المؤسسات.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التركيز على الأدبيات النظرية المتعلقة بتحليل المالي، حيث تم التطرق إلى كيفية معالجة البيانات المالية من خلال مجموعة من الأدوات لتحليل الأداء المالي للمؤسسة. وقد تبين أن تقييم الأداء المالي يُعد أمرًا ضروريًا، لأنه يساعد في مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقًا. وقد اعتمدنا في الدراسة على نموذج ديونت (Dupont) كأداة لتقييم الأداء المالي، حيث تم تسليط الضوء على النسب التي يقوم عليها هذا النموذج والدور الهام لكل نسبة في تفسير التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمؤسسة. كما تبين لنا أن هذه النسب توفر فرصًا تحليلية لمعالجة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها المؤسسة، مما يساهم في تحسين أدائها المالي وتوجيه استراتيجياتها المستقبلية.

تولي المؤسسات الاقتصادية اهتمامًا بالغًا لجانب تقييم الأداء، ويظهر ذلك من خلال سعيها لإتباع هيكل مالي أمثل، بغية التحكم الجيد في مختلف أدوات المراقبة وأنشطة المؤسسة، وذلك من أجل تطبيق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة من قبلها والوصول إلى المردودية المطلوبة، وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل. ولوضوح الفكرة أكثر تم اللجوء إلى تقييم الأداء الذي يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكالية المطروحة، ومن أجل ذلك تم تخصيص جزء من هذا الفصل لهذا الغرض وسنحاول في الفصل التطبيقي تعمق في الدراسة.

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل الثاني:

تمثل صناعة الحديد و الصلب الركيزة الأساسية وتحديد الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة ، البناء ، الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية البترولية وتوفير فرص العمل ، من أهم مؤسسات الصناعية نجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALfAPIPE التي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في ISO9001 وشهادة جودة المنتجات البترولية API-QI بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة ISO14001، تسجيلها في مواصفة ISO18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية السلامة .

ولوضوح الفكرة أكثر تم اللجوء إلى تحليل المحددات المالية الذي يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكالية المطروحة، ومن أجل ذلك تم تخصيص جزء من هذا المبحث لهذا الغرض وسنحاول في الفصل التطبيقي تعمق في الدراسة.

• المبحث الأول : تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

• المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

المبحث الأول : تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

المطلب الأول: تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب

أ : المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب¹

صناعة الأنابيب في الجزائر، مثل شركة ALFA PIPE ، تعتبر جزءاً أساسياً من البنية الصناعية والتحتية

في البلاد. إليك تعريفاً لشركة: ALFA PIPE

ALFA PIPE هي شركة جزائرية رائدة في صناعة الأنابيب، وتمثل إحدى الشركات الرائدة في هذا المجال

في البلاد. تأسست الشركة لتلبية الطلب المتزايد على الأنابيب في السوق المحلية والإقليمية.

يمتاز ALFA PIPE بتقديم منتجات ذات جودة عالية وتقنيات حديثة، مما يجعلها منافساً قوياً في سوق

الأنابيب. تتخصص الشركة في تصنيع مجموعة متنوعة من الأنابيب، بما في ذلك الأنابيب الفولاذية،

والبلاستيكية، والمعدنية، والمطوية. تعتمد ALFA PIPE على معايير الجودة العالمية في عمليات الإنتاج،

مما يضمن توفير منتجات تلبي احتياجات العملاء بشكل فعال ويضمن الاستدامة والموثوقية في الأنابيب

المنتجة.

من خلال استثماراتها في التكنولوجيا والابتكار، والتزامها بالجودة والخدمة، تسعى ALFA PIPE إلى تعزيز

مكانتها كشريك استراتيجي للعديد من القطاعات مثل البناء والبنية التحتية والنقل والبتروكيماويات والطاقة في

الجزائر وخارجها

¹معلومات مؤسسة alpha pipe

II. الأهمية الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

1 : الأهمية الاقتصادي للمؤسسة.

المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والمحروقات، حيث تقوم بتغطية حوالي 60% من احتياجات السوق الوطني.

على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص من البطالة.

تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصف عامة غرداية وبصفة خاصة، مما يزيد من فعالية دورها وموقعها الاستراتيجي والمساهمة في إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تدفعها.

تلعب دور فعال على المستوى الدولي في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجاتها خاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO9001 و APOQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الايزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية والسلامة البيئي HSE.

2 : الأهداف الاستراتيجية

تعد الأهداف الاستراتيجية سببا لتمييز المؤسس واستمرارها من أهم الأهداف:

المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري).

السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب التكويني المستمر.

تخفيض التكاليف لتمكين من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية.

العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجم عنها.

المساهمة في تنمية المنطقة والعمل علة امتصاص البطالة، ذلك بخلق مناصب شغل جديد.

تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها. العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديد في مجال عملها.

المساهمة في التنمية الوطني ذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية. محال كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الإلكتروني.

العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة.

توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العمل الصعبة).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

الشكل(1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE



المصدر: من إعداد المؤسسة

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات، يمكن التطرق لمختلف المديریات:

الرئيس المدير العام:

هو اعلي سلطة في المؤسسة، مسؤول عن استراتيجياتها العامة والعمل على التنسيق بين جميع المديریات لتحقيق الأهداف العامة، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا.

مساعد المدير العام:

مساعد المدير العام للأمن: الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعملائها يسهر على تطبيق قاعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخول للمؤسسة.

مساعد المدير العام لمراقبة الجودة: يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجدة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة.

مساعد المدير العام لمراقبة التسيير: المسؤول عن مراقبة المديریات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار.

مساعد المدير العام القانوني: اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، حل المنازعات المرفوعة في المحكمة.

مساعد المدير العام للمراجعة:

المديریات:

المديریات الفنية: تتمثل في تحيد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار.

تعمل على تصليح الإعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.

تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاص بالطلبات المقدمة للمؤسسة.

دائرة المستخدمين، دائرة التسيير، دائرة الإعلام الآلي.

مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة والمورد حيث تقوم بالتفاوض معه سواء كان

محليا او أجنبيا لتوريد ما تحتاج إليه (مواد أولية، قطع غيار... الخ) وتضم هذه المديرية: دائرة الشراء

المطلب الثالث: مصلحة المعنية بالدراسة

1. مديرية المالية: تعد من المديريات الرئيسية لعملها الحساس، تهتم بمختلف الحسابات ومراقبة جميع

التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والتسجيلات المحاسبية، إضافة إلى إعداد

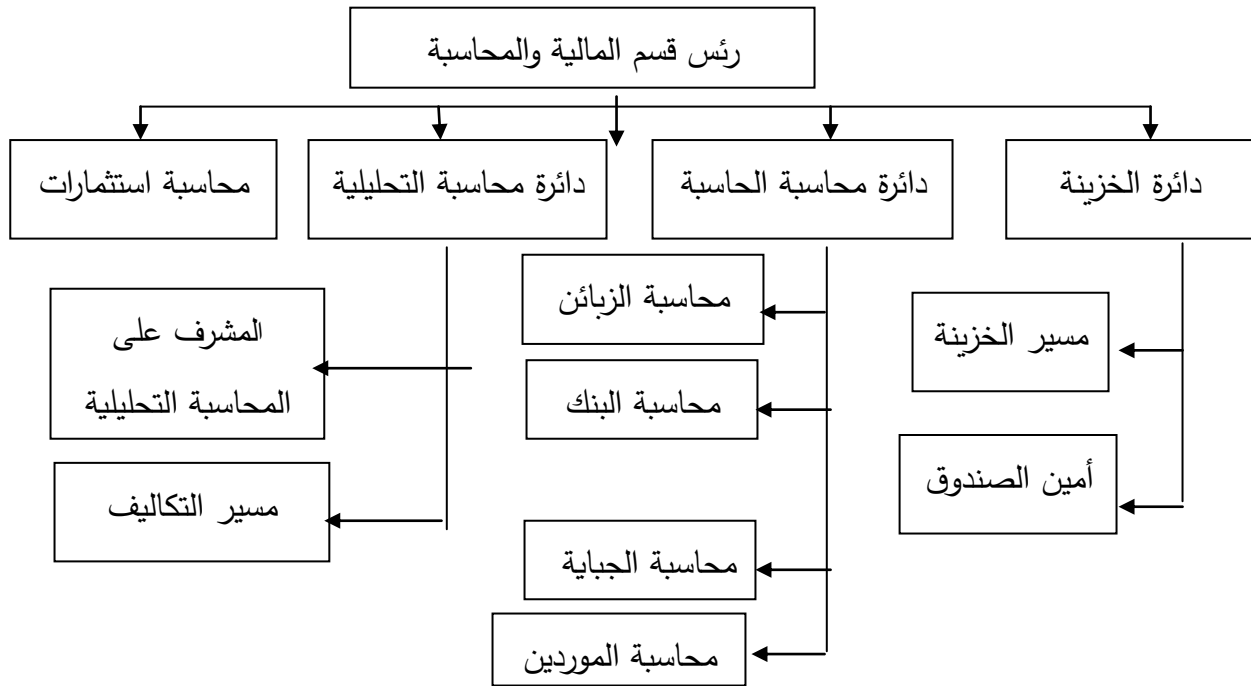
مختلف الميزانيات مراقبتها، بهدف تحديد الحالة المالية للمؤسسة ومتابعة سير النشاط فيها وتضم

الدوائر التالية:

دائرة المحاسبة: تسجل العمليات المحاسبية (شراء وبيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها.

دائرة الخزينة: تتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة تعمل على حفظ التوازن المالي لها.

الشكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الطالب

المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

ALFA PIPE

المطلب الأول: عرض الميزانيات للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

1. جانب الأصول للسنوات (2020 إلى 2022) :

الجدول (1) جدول يوضح جانب الأصول لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFEPIP

2022	2021	2020	الأصول
278521051.60	299281378.99	320090383.55	بنايات
1034803607.72	1034803607.74	32090383.55	أصول ثابتة
620037150.42	620037150.42	614808831.47	أصول قيد التقدم
5427728.60	4781728.63	4985728.63	أصول مالية
545705841.90	484966338.63	475942587.16	أصول الضريبة المؤجلة
2137822558.97	244870204.57	2655811553.69	مجموع الأصول غير متداولة
3364561423.97	348374237.77	2854795923.76.	مخزون
238416384.79	605078504.68	2495059499.81	عملاء
2514486212.0	1450841216.08	1612101777.41	مدينون آخرون

3559623.99	394822.37	3374206.67	ضرائب وما يماثلها
316413325.15	173675268.6	47763595.99	الخزينة
6437436696.98	5713864049.58	47763595.99	مجموع الأصول المتداولة
8575259528.95	8157734254.15	968906557.33	مجموع الأصول

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2022	2021	2020	الخصوم
7199626112.26	-1815412088.42	-790333092.56	رأس المال
-28233703.54	-28233703.54	-28233703.54	ترحيل من
11778472208.51	5745125199.66		جديد
			حساب
			الارتباطات
4550612392.71	3901479407.70	818566769.10-	مجموع رأس
			المال الخاص
			ضرائب مؤجلة
2305804719.62	2066489860.89	202354817.14	إيرادات
		202354817.14	مجموع

الخصوم غير متداولة			
موردين	438252957.99	42986105.24	367729618.85
ضرائب	21040888.00	13267153.00	3186.00
ديون أخرى	8004631335.30	1747411727.32	135109611.77
مجموع الخصوم المتداولة	8463925181.29	2189764985.32	1718842416.62
مجموع الخصوم	968906557.33	8157734254.15	8575259528.95

الجدول (2) يوضح جانب الخصوم لمؤسسة ALFEPIP

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2. جانب الخصوم للسنوات

(2020 إلى 2022):

المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي ل2020-2022

1- رأس المال العامل الدائم FR:

رأس المال العامل الدائم من اعلي الميزانية = الأموال الدائمة - الأصول غير جارية

رأس المال العامل من اعلي الميزانية = 1204981376376.04 - 2655811553.69

-1450830177.65

الجدول (3): يمثل رأس المال العامل

البيان السنوات	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	1204981376376.04	222844068.96	4550612392.71
الأصول الثابتة	2655811553.69	2443844068.93	2137822558.97
رأس المال العامل	1202325564822.35	-221026135.34	2412789833.74

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

التعليق :

1. من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في سنة 2021، يعني أنها تعاني من عجز كبير

في تغطي استخداماتها المستقرة بموارد مستقرة وهو ما يشير إليه وجود رأس المال العامل سالب، أما

في سنتي 2020 2022 سالب يعني المؤسسة في وضعية مالية جيدة، حيث هذا الأخير كان موجب،

ف نجد أن رأس المال العامل في هذه الوضعية يؤثر على قرار التمويل بالإيجاب. رأس المال العامل

تعكس الوضع المالي للشركة في كل سنة، ويظهر كيف أن الشركة كان لديها عجز في رأس المال

العامل في سنة 2021، بينما كان لديها فائض في السنتين الأخريين. **الأموال الدائمة**: هذه تمثل الموارد المالية طويلة الأمد التي تملكها الشركة. وتشمل هذه الأموال أصول مثل الأسهم والديون طويلة الأجل.

2. **الأصول الثابتة**: تشير إلى الأصول التي تستخدم في التشغيل اليومي للشركة وليست مخصصة للبيع في العمليات العادية للشركة، مثل العقارات، المعدات، والماكينات.

3. **رأس المال العامل**: يحسب عن طريق طرح الأصول الثابتة من الأموال الدائمة، ويشير إلى الموارد المالية القصيرة الأجل التي يمكن استخدامها للتغطية اليومية للنفقات والعمليات. الإشارة "-" تعني أن الناتج سالب، مما يعني أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة، مشيرة إلى عجز في رأس المال العامل.

2. الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الدراسة 2020-2022

الجدول (4) : الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الدراسة 2020-2022

البيان السنوات	2020	2021	2022
احتياج في رأس المال العامل لاستغلال	2854795923.75	3483874237.77	1894222504.96
احتياج في رأس المال خارج استغلال	4353389697.7-	588575642.09-	2628951098.39-
احتياج في رأس المال	1498539773.6-	2394701404.3-	734728593.47-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية.

نلاحظ انه في سنة 2020 الاحتياج سالب بالمقابل فإنها لا تسجل احتياج في رأس المال العامل بسبب درتها التشغيلية تدر مارد تمويلية، أما في سنة 2021 2022 الاحتياج سالب يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بواسطة الموارد، المعلومات المحاسبية هنا تؤثر على قرار التمويل بالسلب لان الاحتياج في سنتين الأخيرتين لم يتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال.

3. الخزينة TN

طريقة الأولى : الخزينة = الاحتياج في رأس المال العامل - رأس المال العامل الدائم
سنة 2020:

طريقة الثانية : الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$47763595.99 = 0 - 47763595.99$$

سنة 2021

$$173675268.68 = 0 - 173675268.68$$

سنة 2022:

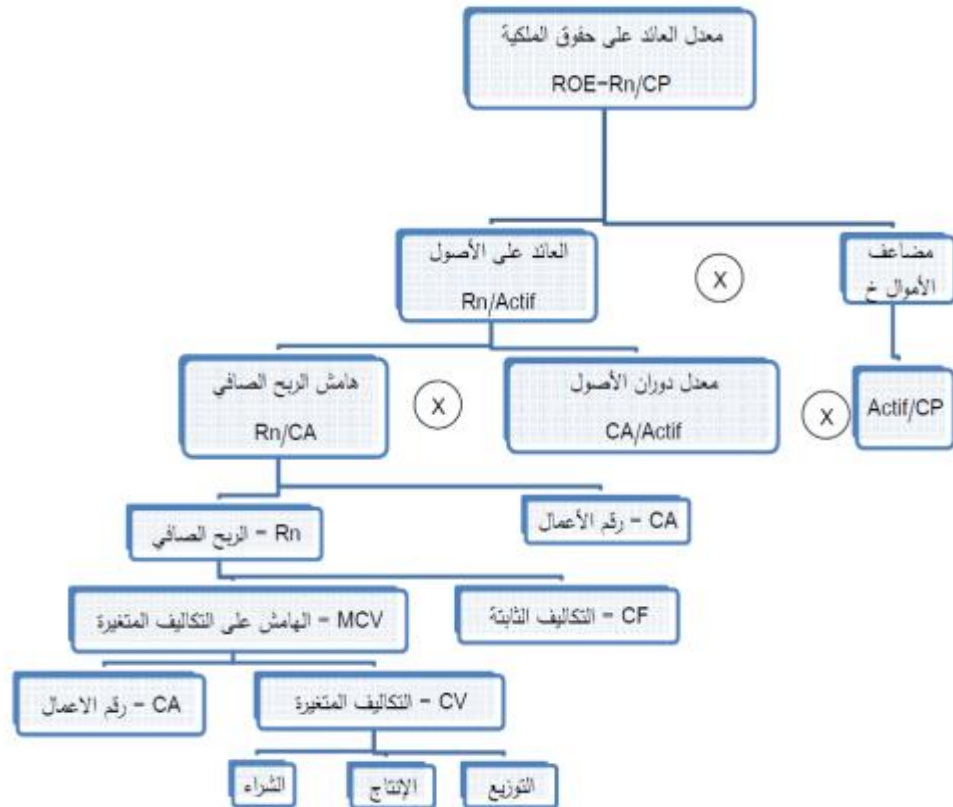
$$316413325.15 = 0 - 316413325.15$$

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، يعني أن المؤسسة تغطي كامل احتياجاتها، إذن المؤسسة في وضعية جيدة، المعلومات المحاسبية في هذه الحالة تؤثر على قرار التمويل بالإيجاب ويكون اتخاذ القرار صائب وسليم.

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي بواسطة ديونت

الشكل (3): مؤشرات تحليل الأداء المالي ديونت



المصدر : من إعداد استاذ بن سانية عبد الرحمان

في إطار تحليل الأداء المالي لشركة AlfaPip خلال السنوات المالية 2020، 2021، و2022، وبغرض تطبيق نموذج DuPont الذي يهدف إلى تفكيك العائد على حقوق الملكية إلى مكوناته الأساسية (هامش الربح الصافي، دوران الأصول، والرافعة المالية)، تم الاعتماد على مجموعة من البيانات المالية المقدمة من طرف الشركة.

تتضمن المعطيات الأساسية ما يلي:

سنة 2020:

- صافي الربح: 790.333.092,52 - د.ج
- رقم الأعمال (المبيعات): 1.948.940.229,88 د.ج
- إجمالي الأصول: 15.156.997.565,42 د.ج
- إجمالي الخصوم: 9.668.906.557,33 د.ج

سنة 2021:

- صافي الربح: 185.412.088,42 - د.ج
- رقم الأعمال (المبيعات): 2.866.573.265,00 د.ج
- إجمالي الأصول: 13.933.647.591,96 د.ج
- إجمالي الخصوم: 8.157.734.254,15 د.ج

سنة 2022:

- صافي الربح: 7.199.626.112,26 - د.ج
- رقم الأعمال (المبيعات): 7.033.849.858,38 د.ج

- إجمالي الأصول: 15.792.020.459,94 د.ج

- إجمالي الخصوم: 8.575.259.528,95 د.ج

ثانيًا: تفسير وتحليل النتائج

سنة 2020: ROE = -14.43%

هامش الربح الصافي سلبي بشكل كبير (-40.54%)، مما يعني أن الشركة تُسجل خسائر تعادل حوالي 40% من مبيعاتها.

معدل دوران الأصول ضعيف نسبياً (0.1286)، ما يشير إلى ضعف كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق المبيعات.

الرافعة المالية معتدلة (2.761) تعني أن الشركة تعتمد بدرجة متوسطة على الديون.

النتيجة: ROE سلبي يُظهر أن الشركة تُسجل خسائر على حقوق المساهمين، وسببه الرئيسي هو ضعف الربحية التشغيلية.

سنة 2021: ROE = -3.20%

الهامش الصافي تحسّن مقارنة بسنة 2020 ليصل إلى -6.47%، مما يدل على تحسن نسبي في الأداء رغم استمرار الخسائر.

دوران الأصول تحسن إلى 0.2058، ما يعني كفاءة أفضل في استخدام الأصول.

الرافعة المالية انخفضت قليلاً، ما يشير إلى تراجع طفيف في الاعتماد على التمويل بالدين.

النتيجة: الشركة تقلصت خسائرها مقارنة بـ2020، وهناك بداية لتحسن في الفعالية التشغيلية، لكن الربحية لا تزال غير محققة.

سنة 2022: ROE = -99.66%

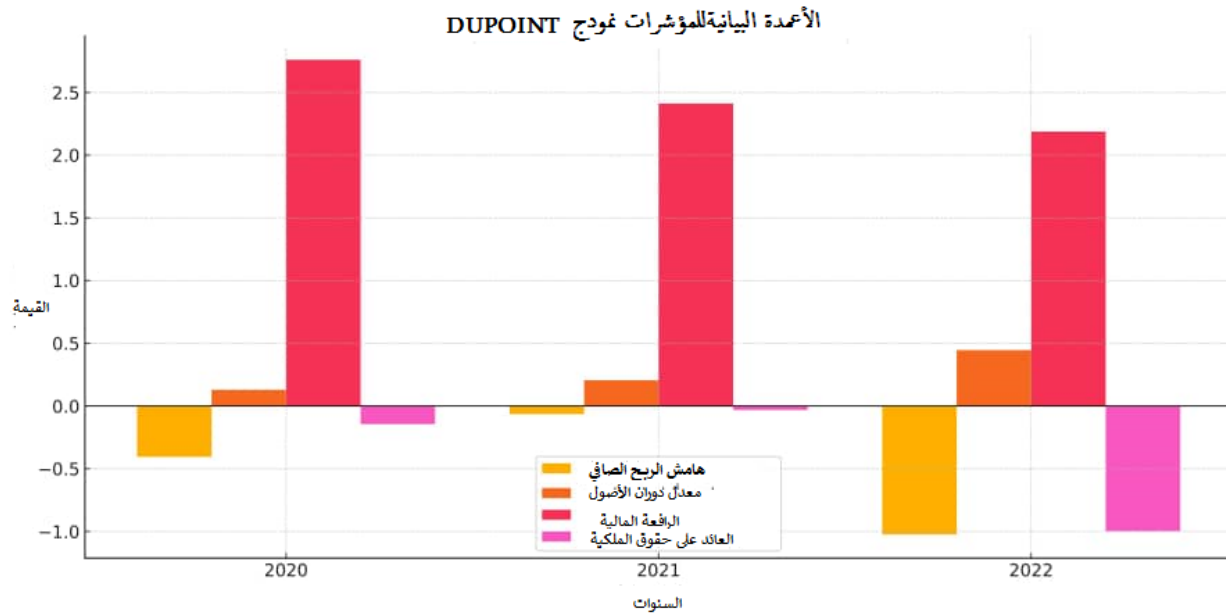
هامش الربح الصافي شديد السلبية (-102.36%)، أي أن الشركة تخسر أكثر مما تحققه من مبيعات، وهذا يشير إلى وجود مشاكل هيكلية كبيرة أو خسائر استثنائية.

دوران الأصول ارتفع إلى 0.4454، مما يدل على كفاءة كبيرة في استخدام الأصول، لكن هذه الكفاءة لم تُترجم إلى أرباح.

الرافعة المالية معتدلة (2.188)، تعكس تمويلًا موزونًا بين الديون ورأس المال.

النتيجة: رغم تحسن كفاءة التشغيل، فإن الخسائر الضخمة تشير إلى احتمال وجود تكاليف مرتفعة جدًا، ضعف في التسعير، أو خسائر غير تشغيلية كبرى أثرت بشكل جذري على الأرباح.

الشكل (4): الأعمدة البيانية للمؤشرات نموذج DUPOINT



المصدر : من إعداد الطالب

1. هامش الربح الصافي (Net Profit Margin)

2020: -0.4054

2021: -0.0647

2022: -1.0236

التحليل:

يشير الهامش السلبي إلى أن المؤسسة تتكبد خسائر صافية.

تحسن في سنة 2021 مقارنة بـ 2020، ما يدل على تقليص الخسائر.

لكن سنة 2022 شهدت تدهورًا حادًا، حيث أصبح الهامش السلبي يتجاوز -100%، أي أن المؤسسة

خسرت أكثر مما كسبت من الإيرادات.

هذا مؤشر على تدهور الأداء التشغيلي أو تحمّل تكاليف ضخمة غير مدروسة.

2. معدل دوران الأصول (Asset Turnover)

2020: 0.1286

2021: 0.2058

2022: 0.4454

التحليل:

يُظهر هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الإيرادات.

تحسن واضح من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت الكفاءة تدريجيًا.

في 2022، كان أفضل أداء من حيث استغلال الأصول، وهو أمر إيجابي، لكن لم يكن كافياً لتعويض الهامش السلبي الكبير.

3. الرافعة المالية (Equity Multiplier)

2020: 2.761

2021: 2.412

2022: 2.188

التحليل:

تعكس هذه القيمة مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل أصولها. تراجع تدريجي في هذه النسبة، ما يعني أن المؤسسة تقلل تدريجياً من اعتمادها على الديون. هذا يعتبر تطوراً إيجابياً من ناحية التمويل، لكنه قد يكون ناتجاً عن عدم القدرة على الحصول على تمويل خارجي.

4. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE)

2020: -14.43%

2021: -3.20%

2022: -99.66%

التحليل:

هذا المؤشر النهائي في نموذج DuPont يبين مردودية المؤسسة للمساهمين. تحسّن في 2021 يدل على محاولة إنقاذ الأداء، لكن الانهيار في 2022 يشير إلى أزمة مالية حادة جداً.

رغم تحسن الكفاءة (دوران الأصول) وانخفاض الرافعة، إلا أن الخسائر التشغيلية الكبيرة كانت العامل الحاسم في انهيار ROE.

الخلاصة العامة من الأعمدة البيانية:

المؤسسة تمر بمرحلة تذبذب شديد في الأداء، حيث يظهر تحسن في بعض المؤشرات يقابله انهيار في أخرى.

سنة 2022 تمثل نقطة انهيار خطير تتطلب تفسيرًا معمقًا في المذكرة (مثلاً: هل هناك أزمة اقتصادية؟ قرارات إدارية فاشلة؟ تغير في السوق؟).

توصي التفسيرات بضرورة إعادة النظر في استراتيجية التشغيل وخفض التكاليف وتعزيز الإيرادات.

خلاصة تحليل DuPont

العامل الأكثر تأثيرًا في تدهور ROE عبر السنوات الثلاث هو هامش الربح الصافي السلبي.

هناك تحسن في دوران الأصول، مما يدل على محاولات لتحسين الكفاءة التشغيلية.

الرافعة المالية بقيت ضمن مستويات مستقرة، لكن لم تسعف الشركة في تحقيق عوائد إيجابية بسبب ضعف الربحية.

الوضع في سنة 2022 يُعد مقلقًا جدًا، ويستدعي مراجعة شاملة للنفقات، النموذج الاقتصادي، وهيكل

التكاليف لتقادي استنزاف حقوق المساهمين.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تمحورت حول موضوع "تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج DuPont" في مؤسسة ALFAPIPE ، يمكن القول إننا قد توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة التي تعزز من فعالية هذا النموذج كأداة تحليلية دقيقة ومتكاملة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات. فقد أتاح لنا النموذج الفرصة لتفكيك وتحليل مؤشرات العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مكوناته الأساسية الثلاثة: هامش الربح الصافي، ومعدل دوران الأصول، والرافعة المالية، الأمر الذي مكّننا من تتبع مصدر التغيرات في الأداء المالي على امتداد السنوات الثلاث محل الدراسة (2020-2022)، والوقوف على مواطن الضعف والقوة. أظهرت النتائج أن مؤسسة ALFAPIPE تعاني من خلل بنيوي في مستوى الربحية، حيث سجلت نتائج صافية سالبة طوال فترة الدراسة، وبلغت أقصى مستوياتها في سنة 2022 حين تجاوزت الخسائر 100% من قيمة حقوق المساهمين، وهو ما يعد مؤشراً خطيراً على تآكل رأس المال الذاتي للمؤسسة وتهديداً لاستمراريتها المالية. كما أبان تحليل مؤشر هامش الربح الصافي عن تراجع واضح في قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى أرباح، ما يعكس إما ارتفاعاً مفرطاً في التكاليف أو ضعفاً في سياسات التسعير، أو حتى خللاً في هيكله الإنتاج والتسويق.

من جهة أخرى، ورغم التحسن التدريجي في معدل دوران الأصول من سنة لأخرى، ما يشير إلى تحسن نسبي في استغلال الموارد المتاحة لتوليد الإيرادات، إلا أن هذا المؤشر لم يكن كافياً لتعويض الأداء الضعيف في الربحية، خاصة في ظل ثبات الرافعة المالية عند مستويات معتدلة لا تتيح هوامش تمويل كافية لتحفيز النمو أو دعم الاستثمارات الإنتاجية. أما فيما يخص اختبار الفرضيات، فقد تأكدت صحة الفرضية

الأساسية التي تنص على أن نموذج DuPont يسمح بتقييم الأداء المالي بشكل دقيق من خلال تحليل تفاعلي بين مكوناته، كما أثبتت الفرضيات الفرعية أن هامش الربح الصافي يُعد العامل الأشد تأثيرًا على تدهور ROE مقارنة بدوران الأصول أو الرافعة المالية، حيث إن الخسائر المتراكمة هي التي قوضت أي تأثير إيجابي لباقي العناصر. وقد سمح هذا التمحيص للمؤشرات بتقديم صورة واقعية عن الوضع المالي للمؤسسة، بعيدًا عن القراءات التقليدية للمؤشرات الفردية.

وبناءً على ما سبق، توصي هذه الدراسة بعدة توصيات إستراتيجية يمكن أن تسهم في تصحيح المسار المالي لمؤسسة.

ALFAPIPE ، أبرزها ضرورة مراجعة هيكل التكاليف العامة والإنتاجية، والبحث عن طرق أكثر فعالية في ضبط النفقات دون التأثير على الجودة، بالإضافة إلى تحسين منظومة التسعير اعتمادًا على دراسات سوقية دقيقة توازن بين الكلفة والقيمة المقدّمة للزبائن. كما توصي الدراسة بتعزيز كفاءة دورة الاستغلال من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والإنتاجية، إلى جانب إصلاح سياسات التمويل بهدف تحسين رأس المال العامل وتخفيف الأعباء المالية. ومن المهم أيضًا تكثيف عمليات التكوين لفائدة الإطارات في مجال التسيير المالي والاستراتيجي، وتمكينهم من أدوات التنبؤ المالي والاستشراف، لضمان اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة وتحليلات متعددة الأبعاد.

1. أثبت نموذج DuPont فعاليته كأداة تحليلية دقيقة لتشخيص الوضعية المالية من خلال تفكيك

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مكوناته الثلاثة: هامش الربح الصافي، معدل دوران الأصول، والرافعة المالية.

2. أظهرت النتائج وجود خلل بنيوي في مستوى الربحية بمؤسسة **ALFAPIPE**، حيث سجلت نتائج صافية سالبة طوال فترة الدراسة (2020-2022)، مع بلوغ الخسائر أقصى مستوياتها في سنة 2022 بما تجاوز 100% من قيمة حقوق المساهمين.
3. تراجع هامش الربح الصافي بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع التكاليف أو ضعف سياسات التسعير أو خلل في هيكل الإنتاج والتسويق.
4. تحسن معدل دوران الأصول تدريجيًا عبر سنوات الدراسة، ما يعكس استغلالًا أفضل للموارد، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض ضعف الربحية.
5. ثبات الرافعة المالية عند مستويات معتدلة حال دون تحقيق هوامش تمويل كافية لدعم النمو والاستثمار.
6. أكدت نتائج اختبار الفرضيات أن هامش الربح الصافي كان العامل الأكثر تأثيرًا في تدهور ROE مقارنة بمعدل دوران الأصول أو الرافعة المالية.

ثانيًا: التوصيات

1. إعادة هيكلة التكاليف: مراجعة التكاليف العامة والإنتاجية والبحث عن سبل لضبط النفقات دون التأثير على الجودة.
2. تحسين سياسات التسعير: اعتماد استراتيجيات تسعير مبنية على دراسات سوقية دقيقة تراعي توازن الكلفة مع القيمة المقدمة للعملاء.
3. تعزيز الإنتاجية: الاستثمار في التكنولوجيا وتحسين عمليات الإنتاج لرفع كفاءة دورة الاستغلال.

4. إصلاح السياسات التمويلية :تحسين رأس المال العامل وتخفيف الأعباء المالية لدعم استدامة النشاط.

5. تطوير الكفاءات البشرية :تنظيم دورات تكوين للإطارات في التسيير المالي والاستراتيجي مع تزويدهم بأدوات التنبؤ والتحليل متعدد الأبعاد.

ثالثا: الأفاق الدراسة

أما على صعيد الأفاق البحثية، فإن هذه الدراسة تمثل قاعدة أولية يمكن البناء عليها لإجراء دراسات مستقبلية أكثر عمقا، من خلال توسيع العينة لتشمل مؤسسات صناعية أخرى تنشط في مجالات مماثلة، بغرض المقارنة والتعميم، أو باستخدام نماذج تحليلية إضافية مثل EVA أو تحليل النسب المالية التقليدية، ودمجها بنموذج DuPont لتكوين تصور أكثر شمولاً ودقة. كما يمكن مستقبلاً اعتماد مقاربات تحليلية تجمع بين البيانات الكمية والنوعية (المالية وغير المالية)، مثل مؤشرات الاستدامة، الأداء البيئي، أو جودة الحوكمة، مما يتيح رؤية استراتيجية أوسع لتقييم أداء المؤسسات الصناعية في بيئة اقتصادية متقلبة ومتغيرة. وبهذا، فإن نموذج DuPont، رغم بساطته النسبية، يظل أداة فعالة ومنهجية لتحليل الأداء المالي، شرط أن يُوظف ضمن رؤية شاملة متكاملة تأخذ في الحسبان البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، لتصبح نتائجه منطلقاً لاتخاذ قرارات مالية واستراتيجية مدروسة من قبل مسيري المؤسسات والمستثمرين والجهات الرقابية على حد سواء.

المراجع

- 1) القحطاني، عبد الله سعيد. "مدى تطبيق أساليب تقويم الأداء على منسوبي دوريات السلامة والحماية المدنية بجهاز الدفاع المدني". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض (2016)
- 2) بن داودية و هيبة، واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مداخله مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين مزايا تنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، الجزائر، (2018)
- 3) بن ساحة مصطفى عبد الرحيم، حمزة حميدات، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2020/2019).
- 4) بصالح عبد الرحمان، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، مرجع سابق الذكر.
- 5) بصالح عبد الرحمان، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز -وحدة ورقلة- مذكرة ماستر، جامعة غرداية، (2019/2018)
- 6) بوبرطخ عبد الكريم، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية (دراسة)، الجزائر: جامعة منتوري - قسنطينة (2016-2015)
- 7) داودي عبد السلام، تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2019/2018)
- 8) زغبى مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة، (2013)
- 9) عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2009-2008)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2013/2012).
- 10) عبد الوهاب جبين، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، سوريا: جامعة سانت كليمنس العالمية، (2019)

- (11) ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (2014)

ملاحق

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:16/02/2025 7:45

EXERCICE:01/01/24 AU 31/12/24

	NOTE	2024	2023
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 215 641 282.98	194 917 840.43
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 225 497 062.23	-1 287 659 510.57
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 373 266.97	-1 158 275.39
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		988 770 953.78	-1 093 899 945.53
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		10 275 218.91	6 299 978.47
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		999 046 172.69	-1 087 599 967.06
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-86 257 323.59	-20 558 333.97
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-236 727 000.00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		156 200 000.00	
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-166 784 323.59	-20 558 333.97
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		827 057 373.10	806 499 636.69
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1 627 350 342.65	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-800 292 969.55	806 499 636.69
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		31 968 879.55	-301 658 664.34
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		14 754 660.81	316 413 325.15
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		46 723 540.36	14 754 660.81
Variation de la trésorerie de la période		31 968 879.55	-301 658 664.34
Rapprochement avec le résultat comptable		217 203 334.15	2 814 493 658.90

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:31/12/2023 9:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2022			2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 638 995 697.91	2 360 474 646.31	278 521 051.60	299 281 378.99
Autres immobilisations corporelles		3 999 049 442.74	3 174 832 874.02	824 216 568.72	1 034 803 607.74
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		630 822 570.66	146 871 202.51	483 951 368.15	620 037 150.42
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 427 728.60		5 427 728.60	4 781 728.63
Impôts différés actif		545 705 841.90		545 705 841.90	484 966 338.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 820 001 281.81	5 682 178 722.84	2 137 822 558.97	2 443 870 204.57
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 018 563 789.51	654 002 365.54	3 364 561 423.97	3 483 874 237.77
Créances et emplois assimilés					
Clients		238 583 694.79	167 310.00	238 416 384.79	605 078 504.68
Autres débiteurs		3 394 898 744.69	880 412 532.61	2 514 486 212.08	1 450 841 216.08
Impôts et assimilés		3 559 623.99		3 559 623.99	394 822.37
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		316 413 325.15		316 413 325.15	173 675 268.68
TOTAL ACTIF COURANT		7 972 019 178.13	1 534 582 208.15	6 437 436 969.98	5 713 864 049.58
TOTAL GENERAL ACTIF		15 792 020 459.94	7 216 760 930.99	8 575 259 528.95	8 157 734 254.15

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:16/02/2025 7:44

EXERCICE:01/01/24 AU 31/12/24

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2024			2023
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 653 450 009.11	2 403 922 542.58	249 527 466.53	271 733 225.04
Autres immobilisations corporelles		4 040 033 976.20	3 608 583 395.29	431 450 580.91	612 028 785.28
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		655 737 271.86	146 871 202.51	508 866 069.35	493 163 477.43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		180 273 958.06		180 273 958.06	5 023 728.56
Impôts différés actif		253 921 149.64		253 921 149.64	551 097 281.78
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 783 416 364.87	6 159 377 140.38	1 624 039 224.49	1 933 046 498.09
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 053 795 211.28	773 324 641.28	1 280 470 570.00	1 514 330 600.19
Créances et emplois assimilés					
Clients		838 234 180.40	167 310.00	838 066 870.40	574 913 430.81
Autres débiteurs		2 627 456 287.17	880 412 532.61	1 747 043 754.56	2 128 442 327.09
Impôts et assimilés		10 206 753.93		10 206 753.93	5 876 771.59
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		46 723 540.36		46 723 540.36	14 754 950.07
TOTAL ACTIF COURANT		5 576 415 973.14	1 653 904 483.89	3 922 511 489.25	4 238 318 079.75
TOTAL GENERAL ACTIF		13 359 832 338.01	7 813 281 624.27	5 546 550 713.74	6 171 364 577.84

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:31/12/2023 9:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		7 033 849 858.38	2 866 573 265.00
Variation stocks produits finis et en cours		-62 940 640.86	902 585.86
Production immobilisée		7 128 376.59	6 938 681.50
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 978 037 594.11	2 874 414 532.36
Achats consommés		-8 593 176 922.90	-1 824 487 948.89
Services extérieurs et autres consommations		-422 538 414.33	-164 382 457.24
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-9 015 715 337.23	-1 988 870 406.13
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-2 037 677 743.12	885 544 126.23
Charges de personnel		-2 040 617 064.79	-1 935 267 004.01
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 969 856.26	-35 326 262.81
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-4 081 264 664.17	-1 085 049 140.59
Autres produits opérationnels		3 382 792.44	10 106 396.48
Autres charges opérationnelles		-6 551 693.65	-11 965 154.62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 850 091 963.28	-598 561 323.13
Reprise sur pertes de valeur et provisions		57 241 668.43	54 601 367.25
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-5 877 283 860.23	-1 630 867 854.61
Produits financiers		48 228 944.28	7 803 933.91
Charges financières		-1 431 310 699.42	-201 371 919.35
VI-RESULTAT FINANCIER		-1 383 081 755.14	-193 567 985.44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-7 260 365 615.37	-1 824 435 840.05
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		60 739 503.11	9 023 751.63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 086 890 999.26	2 946 926 230.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-14 286 517 111.52	-4 762 338 318.42
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-7 199 626 112.26	-1 815 412 088.42
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-7 199 626 112.26	-1 815 412 088.42

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:25/12/2024 9:43

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2023	2022
Ventes et produits annexes		2 786 988 274.61	7 033 849 858.38
Variation stocks produits finis et en cours		-391 629 772.40	-62 940 640.86
Production immobilisée		5 869 742.48	7 128 376.59
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 401 228 244.69	6 978 037 594.11
Achats consommés		-2 764 734 901.80	-8 593 176 922.90
Services extérieurs et autres consommations		-183 291 968.36	-422 538 414.33
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 948 026 870.16	-9 015 715 337.23
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-546 798 625.47	-2 037 677 743.12
Charges de personnel		-1 682 672 558.47	-2 040 617 064.79
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 721 386.13	-2 969 856.26
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-2 236 192 570.07	-4 081 264 664.17
Autres produits opérationnels		11 729 835.84	3 382 792.44
Autres charges opérationnelles		-4 939 617.98	-6 551 693.65
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 010 711 167.75	-1 850 091 963.28
Reprise sur pertes de valeur et provisions		413 768 884.19	57 241 668.43
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-2 826 344 635.77	-5 877 283 860.23
Produits financiers		402 641.80	48 228 944.28
Charges financières		-295 601 769.15	-1 431 310 699.42
VI-RESULTAT FINANCIER		-295 199 127.35	-1 383 081 755.14
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-3 121 543 763.12	-7 260 365 615.37
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		5 391 439.88	60 739 503.11
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 827 129 606.52	7 086 890 999.26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-5 943 281 929.76	-14 286 517 111.52
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 116 152 323.24	-7 199 626 112.26
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 116 152 323.24	-7 199 626 112.26

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:16/02/2025 7:45

EXERCICE:01/01/24 AU 31/12/24

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2024	2023
Ventes et produits annexes		2 159 036 406.04	2 786 988 274.61
Variation stocks produits finis et en cours		52 736 306.57	-391 629 772.40
Production immobilisée		2 520 986.94	5 869 742.48
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 214 293 699.55	2 401 228 244.69
Achats consommés		-1 005 044 005.39	-2 764 734 901.80
Services extérieurs et autres consommations		-80 542 609.66	-183 291 968.36
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-1 085 586 615.05	-2 948 026 870.16
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 128 707 084.50	-546 798 625.47
Charges de personnel		-1 893 253 013.30	-1 682 672 558.47
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 516 686.40	-6 721 386.13
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-773 062 615.20	-2 236 192 570.07
Autres produits opérationnels		11 543 766.31	11 729 835.84
Autres charges opérationnelles		-2 452 923.38	-4 939 617.98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-883 571 502.73	-1 010 711 167.75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 884 058 926.61	413 768 884.19
V- RESULTAT OPERATIONNEL		236 515 651.61	-2 826 344 635.77
Produits financiers		7 964 420.60	402 641.80
Charges financières		-132 538 394.67	-295 601 769.15
VI-RESULTAT FINANCIER		-124 573 974.07	-295 199 127.35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		111 941 677.54	-3 121 543 763.12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-297 176 132.14	5 391 439.88
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 117 860 813.07	2 827 129 606.52
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 303 095 267.67	-5 943 281 929.76
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-185 234 454.60	-3 116 152 323.24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-185 234 454.60	-3 116 152 323.24

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:31/12/2023 9:36

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-7 199 626 112.26	-1 815 412 088.42
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-28 233 703.54	-28 233 703.54
Comptes de liaisonx		11 778 472 208.51	5 745 125 199.66
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		4 550 612 392.71	3 901 479 407.70
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 305 804 719.62	2 066 489 860.89
TOTAL II		2 305 804 719.62	2 066 489 860.89
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		367 729 618.85	429 086 105.24
Impôts		3 186.00	13 267 153.00
Autres dettes		1 351 109 611.77	1 747 411 727.32
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 718 842 416.62	2 189 764 985.56
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		8 575 259 528.95	8 157 734 254.15

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:25/12/2024 9:43

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-3 116 152 323.24	-7 199 626 112.26
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-28 233 703.54	-28 233 703.54
Comptes de liaison		5 452 025 799.31	11 778 472 208.51
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 307 639 772.53	4 550 612 392.71
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 492 058 780.00	2 305 804 719.62
TOTAL II		2 492 058 780.00	2 305 804 719.62
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		462 865 551.36	367 729 618.85
Impôts		736 327.00	3 186.00
Autres dettes		908 063 857.69	1 351 109 611.77
Trésorerie passif		289.26	
TOTAL III		1 371 666 025.31	1 718 842 416.62
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		6 171 364 577.84	8 575 259 528.95

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:16/02/2025 7:45

EXERCICE:01/01/24 AU 31/12/24

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2024	2023
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-185 234 454.60	-3 116 152 323.24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-28 233 703.54	-28 233 703.54
Comptes de liaison		3 225 255 160.69	5 452 025 799.31
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 011 787 002.55	2 307 639 772.53
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		938 277 077.19	2 492 058 780.00
TOTAL II		938 277 077.19	2 492 058 780.00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		677 527 017.03	462 865 551.36
Impôts		7 672.00	736 327.00
Autres dettes		918 951 944.97	908 063 857.69
Trésorerie passif			289.26
TOTAL III		1 596 486 634.00	1 371 666 025.31
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		5 546 550 713.74	6 171 364 577.84

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ALFAPIPE GHARDAIA

B.P 78 ZONE INDUSTRIELLE BOUNOURA -GHARDAÏA

N° D'IDENTIFICATION:000616097230141

EDITION_DU:25/12/2024 9:43

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

	NOTE	2023	2022
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		194 917 840.43	238 710 238.99
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 287 659 510.57	-3 550 670 711.05
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 158 275.39	-1 957 745.13
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-1 093 899 945.53	-3 313 918 217.19
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		6 299 978.47	2 363 399.40
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-1 087 599 967.06	-3 311 554 817.79
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-20 558 333.97	-45 957 125.74
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations financières			-1 000 000.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-20 558 333.97	-46 957 125.74
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		806 499 636.69	3 501 250 000.00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		806 499 636.69	3 501 250 000.00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-301 658 664.34	142 738 056.47
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		316 413 325.15	173 675 268.68
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		14 754 660.81	316 413 325.15
Variation de la trésorerie de la période		-301 658 664.34	142 738 056.47
Rapprochement avec le résultat comptable		2 814 493 658.90	7 342 364 168.73